

الإطار المفاهيمي والنظري للكفاءة

(مدخل للتحليل الاقتصادي للكفاءة في الفكر الاقتصادي التقليدي والإسلامي)

Conceptual and Theoretical Framework for Efficiency (Introduction to the Economic Analysis of Efficiency in Traditional and Islamic Economic Thought)

إعداد الباحث/ باري صديقي حسيني

باحث بمرحلة الدكتوراه قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

Email: Barrys77fr@gmail.com

ملخص الدراسة:

في إطار منهج النظم الاقتصادية المقارنة، تطرح هذه الدراسة تحليل الكفاءة المصرفية في النظامين المصرفيين (التقليدي والإسلامي)؛ بهدف محاولة تأطير المفهوم النظري للكفاءة؛ ليُصبح أكثر ملاءمةً مع أبعاد الاقتصاد الإسلامي. ورغم أهمية موضوع الكفاءة في المصارف، فإنه لم يتم الوقوف كثيراً أمام التأصيل اللازم لمفهوم كفاءة المصرفية الإسلامية، وتحليل مضمونها ومتطلباتها، وصياغة مؤشرات التقييم الملائمة لها، خلافاً لمفهوم الكفاءة في المصرفية التقليدية، بل تمت دراسة الأطر النظرية والعلمية لكفاءة المصارف الإسلامية، وفق الأنظمة الفكرية التقليدية، الأمر الذي لا يعطيها حقها في الإلمام بجميع مفرداتها وفق أهدافها وطبيعتها. ومن ثم قام الباحث بتقصي هذا الموضوع، والبحث في جوهره أبعاده نظراً إلى التحديات التي تحيط ببيئتها التشغيلية، والتي تجب عليها مواكبتها والتأقلم معها. وتم ذلك في ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

المبحث الأول: الكفاءة في الفكر الاقتصادي التقليدي، تناول فيه الباحث الإطار المفاهيمي للكفاءة في الفكر الاقتصادي التقليدي، والإسهامات الفكرية التقليدية في تطوير دلالات الكفاءة (مسح تاريخي للكفاءة في المدارس التقليدية)، المبحث الثاني: الكفاءة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، تناول فيه الباحث المدخل الفكري للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، وتحليل أسسها وأبعادها وخصائصها في الاقتصاد الإسلامي، المبحث الثالث: أنواع الكفاءة وطرق قياسها، تم عرض أنواع الكفاءة وطرق قياسها في النظامين، مع بيان أهداف وأهمية تقييم الكفاءة فيهما.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، المصارف الإسلامية، الكفاءة المصرفية، تقييم الكفاءة.

Conceptual and Theoretical Framework for Efficiency (Introduction to the Economic Analysis of Efficiency in Traditional and Islamic Economic Thought)

Abstract:

Within the framework of the comparative economic systems approach, this study presents an analysis of banking efficiency in the two banking systems (conventional and Islamic). With the aim of trying to frame the theoretical concept of efficiency; to become more compatible with the dimensions of the Islamic economy. Despite the importance of the issue of efficiency in banks, much has not been done before the necessary rooting of the concept of Islamic banking efficiency, the analysis of its content and requirements, and the formulation of appropriate evaluation indicators for them, in contrast to the concept of efficiency in traditional banking. Rather, the theoretical and scientific frameworks for the efficiency of Islamic banks were studied, according to intellectual systems. traditional, which does not give it the right to be familiar with all its vocabulary according to its objectives and nature. Then the researcher investigated this topic, and researched the essence of its dimensions in view of the challenges surrounding its operational environment, which it must keep pace with and adapt to. This was done in three main topics as follows:

The first topic: Efficiency in traditional economic thought, in which the researcher dealt with the conceptual framework of efficiency in traditional economic thought, and the traditional intellectual contributions to the development of indications of efficiency (a historical survey of efficiency in traditional schools). The second topic: Competence in Islamic economic thought, in which the researcher addressed the intellectual approach For efficiency in Islamic economics, and analysis of its foundations, dimensions and characteristics in Islamic economics, the third topic: Types of efficiency and ways to measure it.

Keywords: efficiency, Islamic banks, banking efficiency, efficiency assessment.

1. المقدمة:

تحتل عملية تقييم كفاءة المصارف مكانة هامة في غالبية الاقتصادات، حيث ركّز عليها الكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية والمحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية، التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها، ومن جانب آخر التطور السريع في السوق المصرفية العالمية؛ نتيجةً للتحويلات المتسارعة، والاتفاقيات الإقليمية والدولية، وأثرها على القطاع المصرفي. ممّا أفرز التوجه نحو عولمة الأسواق المالية، وبروز المنافسة الدولية على بيئة القطاع المالي. من هذا المنطلق يمكن القول بأنّ عملية تقييم كفاءة المصارف من العمليات الهامة، في المؤسسات المالية مهما كان نوعها؛ حيث يُوفّر معلومات وبيانات على أساسها التحسين والتطوير في تلك المؤسسات، وتؤكد أهمية التقييم في المصارف الإسلامية بصفة خاصة بناءً على حداثة تجربتها، والتحديات التي تحيط ببيئتها التشغيلية، فيجب القيام بتقييمها بشكل منتظم، وخاصة مع التغيرات العديدة، التي تطرأ على بيئة القطاع المصرفي والمالي، والتي تُوجب عليها مواكبتها والتأقلم معها. وعلى ما سبق يسعى العديد من الدراسات إلى تحديد مفهوم الكفاءة، حيث تطور مفهومها مع تطور الهندسة المالية. وأصبح ضرورياً وضع تعريف لمفهوم الكفاءة، يكون مناسباً لطبيعة وخصائص المصرفية (التقليدية والإسلامية).

1.1. مشكلة البحث:

يمكن طرح الإشكال المحوري لهذه الدراسة على النحو التالي: ما هو الإطار النظري لتأصيل مفهوم الكفاءة في النظام المصرفي التقليدي والإسلامي؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي، تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- [1] ما مفهوم الكفاءة وأبعادها المختلفة في الفكر الاقتصادي التقليدي؟
- [2] ما مفهوم الكفاءة وأبعادها المختلفة في الفكر الاقتصادي الإسلامي؟
- [3] ما الإشكاليات النظرية المتعلقة بمفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والتي قد تحول دون تطوير إطار كامل ومناسب لقياس تقييم المصارف الإسلامية؟

2.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية كفاءة المصارف الإسلامية نفسها في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- [1] أهمية المصرفية الإسلامية بشكل عام، والتي باتت محل اهتمام الكثير، في توفير التمويل اللازم للمشاريع المختلفة، وتغطية الحاجات التمويلية للمشاريع في القطاعات المختلفة، وهو ما يشكل أحد الآليات الاقتصادية الهامة، التي تسهم في خلق تنمية اقتصادية مستدامة.
- [2] أهمية تقييم الكفاءة المصرفية، بحيث أصبحت مؤشراً حيوياً لنجاح المؤسسات المصرفية في خططها وأهدافها، وخاصة في ظل التغيرات الطارئة، والإصلاحات الاقتصادية والمالية في البيئة المصرفية الراهنة.
- [3] تتسم بيئة العمل المصرفي بشكل عام بـ: "عدم اليقين ونقص المعلومات اللازمة" لذا تبرز ضرورة دراسة موضوع كفاءتها للحدّ من المخاطر التشغيلية والإدارية والمخالفات الشرعية.

[4] سدّ فجوة الأدبيات السابقة، فيما تتعلق بحدود مفهوم كفاءة المصارف الإسلامية، والتي ما زالت تحتاج إلى تجمع بين الأصالة الشرعية والاقتصادية.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثل في التأسيس النظري لمفهوم الكفاءة المصرفية في الفكر الاقتصادي التقليدي والإسلامي، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف الفرعية والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- [1] إيجاد إطار مرجعي نظري لتحليل الكفاءة المصرفية وفق البعد الاقتصادي الإسلامي.
- [2] العرض والتحليل للتعريفات المختلفة المقدمة لمفهوم الكفاءة في النظام المصرفي التقليدي والإسلامي.
- [3] تحليل الأسس الفكرية للكفاءة وأبعادها النظرية في الاقتصاد التقليدي والإسلامي.

4.1. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بالأساس على ثلاثة مناهج كالتالي:

أولها: المنهج التحليلي (منهج تحليل النظم)، بحيث اعتمد الباحث فيه على تحليل التعريفات المتعددة الواردة في الأدبيات المختلفة لتحديد مفهوم الكفاءة، والغوص في الخلفيات الفكرية والتاريخية للكفاءة.

ثانيها: المنهج الوصفي المقارن، وذلك بوصف إطار الكفاءة، وتجليه معانيها وأبعادها وسياقاتها الاصطلاحية بين الفكر الاقتصادي التقليدي والإسلامي.

ثالثها: المنهج النقدي، فبعد وصف الظاهرة، قام الباحث بالنقد اجمالي للإطار الموضوع لمفهوم الكفاءة، وذلك انطلاقاً من أسس المصرفية الإسلامية، وأهدافها المنبثقة من مقاصد الشريعة الإسلامية.

2. مراجعة الأدبيات السابقة:

من خلال المسح الأدبي للأدبيات التي ناقشت مفهوم الكفاءة، نجد جملةً منها ركّزت على المداخل المختلفة لوضع مفهوم الكفاءة،

فعلى سبيل المثال: دراسة⁽¹⁾: (Edwin Ruhli and Sybille Sauter Sachs) بعنوان "Towards an Integrated Concept of Management Efficiency" ناقشت هذه الدراسة المداخل الأساسية التي استخدمت في تعريف الكفاءة، مثل: (مدخل الهدف، ومدخل القرار، ومدخل النظم، والمدخل الاقتصادي...). بينما ركّزت دراسة (Stefanos Mouzas) (2) على

(1) Edwin Ruhli and Sybille Sauter Sachs (1993), 'Towards an Integrated Concept of Management Efficiency', *Management International Review* 23, (33)295.

(2) دراسة بعنوان: Efficiency Versus Effectiveness, University of Bath School of Management, U.K. وهي دراسة مفيدة في بيان الخلط بين مفهومي الكفاءة والفاعلية، وهي موجودة بشكل بيديف على الموقع التالي:

<https://www.impgroup.org/uploads/papers/4729.pdf>

بمناقشة ما يُعرف بـ: (شرك الكفاءة Efficiency Trap)، والذي يعني بوجود لبس وخط بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفعالية، مما يتطلب بناء إطار نظري للتمييز بين المفهومين، وتوصلت إلى توصيف المشكلة المرتبطة بالمفهومين. وعلى عكس ما سبق يرى كل من: (Grochla and Welge 1975 و Grabatin 1979 and Others و Frese 1988) وهم رواد المدرسة الإدارية الألمانية – يرون- عدم الفرق بين مفهومي " الكفاءة و الفعالية"، خلافاً للمدرسة الإدارية الأمريكية، التي تفرق بين المصطلحين، مثل: (Peter Drucker) الذي يُعرف الكفاءة بأنها: فعل الأشياء بطريقة صحيحة (Doing Things Right)، والفعالية باعتبارها فعل الأشياء الصحيحة (Doing The Right Things) من خلال مراجعة الأدبيات ذات الاهتمام بمفهوم الكفاءة، يمكن أن نستخلص بأنها افتقرت إلى الصبغة الشمولية في التأصيل النظري لمفهوم الكفاءة من وجهة نظرة المصرفية الإسلامية، بحيث يقتضي تباين طبيعة وأهداف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، وجود تعريف مستمد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وفق أسس الكفاءة في المنظور الإسلامي⁽¹⁾؛ إذ أنّ أساس الكفاءة في المصارف الإسلامية يرتبط بمدى قدرته على تحقيق المقاصد الشرعية، وبالتالي يكون المصرف ذا كفاءة (في وجهة الشرع) إذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة له نحو أكبر قدر ممكن من العوائد بدون مخالفات شرعية (2).

وعلى ما سبق، تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، وتتفرد بتركيزها على تحليل حدود وأبعاد الكفاءة المصرفية وخصائصها من آفاق الاقتصاد الإسلامي. وتعتبر سداً للفجوة النظرية، باعتبار أن كفاءة المصارف الإسلامية لا تنحصر في الكفاءة الاقتصادية أو كفاءة التقنية أو كفاءة التشغيل فقط، بل تشمل كفاءتها الجانب الشرعي والاجتماعي أيضاً. ومن المتوقع أن تتوصل هذه الدراسة إلى نتائج يستفاد منها سواء على المستوى التنظيري أو الأكاديمي، فيُتوقع أن تستفيد منها المؤسسات الأكاديمية المهتمة بالاقتصاد والمصرفية الإسلامية، وكذلك المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والسلطات النقدية والمالية، والمؤسسات والهيئات الدائمة للمصرفية الإسلامية.

المبحث الأول: الكفاءة في الفكر الاقتصادي التقليدي

يُعدُّ موضوعُ الكفاءة من المواضيع الأكثر دراسةً في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها على مختلف مستويات الاقتصاد ككل، في هذا المبحث ستتم مناقشة مفهوم الكفاءة في اللغة العربية وفي الاصطلاح، وتحليل أنواعها واستخداماتها في الفكر الاقتصادي التقليدي. وذلك في مطلبين أساسيين على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الكفاءة في اللغة والاصطلاح وأنواعها. وفيه فرعان على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الكفاءة في اللغة العربية وفي الاصطلاح

أولاً: تعريف الكفاءة في اللغة العربية: لقد عُرفت الكفاءة في اللغة بأنها: الحالة التي تكون فيها الشيء مساوٍ لشيء آخر⁽³⁾.

(1) عمر، محمد (2005) معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع للمصارف الإسلامية، واقع وآفاق. جامعة الجزائر، ص: 5

(2) سويلم، محمد (1987) تقييم أداء المصارف الإسلامية في مصر بمدلول الوساطة المالية، القاهرة، مطابع المنار العربي، العدد 27

(3) ابن منظور، لسان العرب. دار إحياء التراث ببيروت، عام 1998م، مجلد: 12، ط: 1، ص: 112-115

وكلمة (الكفاءة) بالفتح والمد مُشْتَقَّة من (كَفَأَ). ومنها الكفاءة في الزواج، وهي كون الزوج مساوياً للمرأة في أمور محددة (1). والكفاءة في العمل: تعني القدرة عليه، وحسن التصرف فيه على الوجه المطلوب فيه (2). ويقال: فلانٌ له كفاءةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ أي لديه قُدْرَةٌ ومُوهَلَاتٌ عِلْمِيَّةٌ، ويقال: يَتَمَنَّعُ بِكَفَاءَةٍ عَالِيَةٍ في عمله؛ أي له قُدْرَةٌ عَالِيَةٌ عَلَى الْعَمَلِ بِجَدَارَةٍ وَأَهْلِيَّةٍ. وتدل كلمة (الكفاءة) على التساوي والمماثلة والتشابه بين الشئيين، قال الله تعالى: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (3). وقد جاءت في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم (المسلمون تنكحاً دماؤهم) (4). أي أن دماء المسلمين تتساوى فيما بينهم. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (شأتان متكافئتان) (5). ويعني: متشابهتان في السن والحجم والسمن. ويقال: مُكَافَأَتَانِ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَمُكَافِئَتَانِ بِكسرها، ويقول الزمخشري لا فرق بينهما.

ثانياً: تعريف الكفاءة (EFFICIENCY) في الاصطلاح: ليست الكفاءة وليدة اليوم؛ إذ يرجع إشهار استخدام مفهوم الكفاءة إلى العالم الإيطالي فلوريديو باريتو (Vilfredo Pareto) الذي بات يُعرف بأمثلية باريتو. ووفقاً لنظريته يرى أن الموارد قد تكون مخصصة تخصيصاً كُفئاً، أو تخصيصاً غير كُفء، ويعبر عن التخصيص غير كُفء للموارد "باللاكفاءة". ولقد تباينت آراء المتخصصين في تعريف مصطلح الكفاءة، ولا يوجد لها تعريف مُوحَّد متفق عليه، ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود إشكاليات أساسها تباين الخلفيات العلمية لهؤلاء الباحثين. وأهم هذه الإشكاليات المرتبطة بالمفهوم الاصطلاحي للكفاءة ما يلي:

[1] إشكالية البناء النظري: (Theory-driven construct) حيث يمكن النظر إلى البناء النظري لمفهوم الكفاءة، باعتباره بناء محاط بالمشكلات (problem driven construct) لعدم وجود مدخل أو نموذج مُوحَّد، يمكن الاعتماد عليه في وضع تعريف جامع شامل مانع، بل طورت الأدبيات المختلفة المداخل النظرية لمفهوم الكفاءة عبر الزمان، وفق معطيات المدارس الفكرية التي تنتمي إليها، الأمر الذي أدّى إلى تعدد التعريفات، وتداخل بعضها في كثير من الأحيان مع مصطلحات أخرى ذات الصلة بالكفاءة كالفعالية مثلاً.

[2] الإشكالية المرتبطة بتحديد محددات الكفاءة، نظراً لتداخلها وصعوبة التمييز بينها، بالإضافة إلى تنوع تلك المحددات، بين محددات داخلية (داخل المنظمة) مثل: هيكل السوق والقرارات الإستراتيجية داخل المصرف، وأخرى خارجية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خارج المنظمة، والتي من شأنها التأثير على مستويات الكفاءة داخل المنظمة (6).

[3] الإشكالية المرتبطة بتحديد مؤشرات ومعايير ثابتة ومحددة لمفهوم الكفاءة؛ حيث تختلف تلك المؤشرات والمعايير، مما تؤدي إلى صعوبة وضع تعريف إجرائي لتلك المؤشرات، وبالتالي يمكن النظر إليها بأنها لا تخلو عن تجريدات عقلية يستخدمها الباحثون؛ لتفسير الظاهر البحثية، وتستند للقيم وتفضيلات أولئك الباحثين، الأمر الذي يثير مشكلات ترتبط بطبيعة تلك التفضيلات الشخصية، والتي قد تكون متناقضة ومتغيرة في بعض الأحيان،

(1) تختلف هذه الأمور حسب المذاهب الفقهية المختلفة، ولكن أهمها ما يلي: الحسب النسب الدين.

(2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2011) مكتبة الشروق الدولية، ط/ 5، ص: 123

(3) سورة الصمد، الآية: (3)

(4) سنن أبي داود/3/80. سنن النسائي وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن 24/8.

(5) البيهقي- السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية باكستان، ط/1، عام 1410 هـ، 2/231. وهو صحيح.

(6) Ruhli, Edwin and Sachs, Sybille Sauter, (1993), Towards an Integrated Concept of Management Efficiency, Management International Review, 1.33,(4), P: 301-302

وبالتالي يصعب الاعتماد عليها، كمؤشرات دقيقة للتعبير عن مفهوم الكفاءة(1). وقد انعكست هذه الاشكاليات المفاهيمية على محاولة وضع تعريف موحد للكفاءة، وسببت تعدد التعريفات المقدمة لها، وفيما يلي نستعرض أهم بعض هذه التعريفات.

[1] يري **فيليب لورينو** Philippe Lorini أن الكفاءة هي: القدرة على تعظيم القيمة، وتخفيض التكاليف، إذ أنه لا يمكن أن يتصور تحقيق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، إذ لا بدّ من تحقيقهما معا(2).

[2] ويؤكد **حسن وديري** (Hasan and Dridi 2000) أن الكفاءة هي: القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات (3).

[3] وقد عرّفها المعهد العربي للتخطيط بأنّها: الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية، أي اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحدّ الأقصى من الخدمات المالية (4).

[4] وعرفها المكتب الكندي للفحص العام بأنّها الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة موارد(المدخلات) لإنتاج السلع والخدمات(المخرجات)(5).

ورغم الصعوبات التي تكتنف عملية وضع تعريف دقيق وشامل للكفاءة، فإنّ أغلب المدارس الفكرية والهيئات العلمية، والدراسات ركّزت في هذا السياق على بُعدين أساسيين يتضمنهما مفهوم الكفاءة وهما(6):

البعد الأول: يتعلق بمدخلات المؤسسة، ممثلاً في الاستخدام الأمثل للموارد.

البعد الثاني: يتمثل في العلاقة بين المدخلات والمخرجات؛ حيث يفترض أن يؤدي الاستخدام الأمثل للموارد إلى تحقيق أهداف المؤسسة. فهذا البعد يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات في المؤسسة الكفّوة، حيث تتحقق الكفاءة إذا تمكنت المؤسسة من انتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام قدر محدد من المدخلات أو في حالة استخدام أقل قدر ممكن من المدخلات لإنتاج قدر معين من المخرجات.

نستخلص من خلال هذه التعريفات السابقة بما يلي:

(أ) أنّ الكفاءة تعني: مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تخصيص مدخلاتها وتوجيهها، حسب ما يحقق لها الأهداف المخططة لها، بأقل تكلفة ممكنة. وبالتالي فهي صفة لازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها مقارنةً بمخرجاتها،

(1)Cameron, Kim S.(1986), Effectiveness As Paradox: Consensus and Conflict in Conceptions of Organizational Effectiveness, Management Science, 32,(5) P: 538-553

(2)Philippe Lorini(1998) Méthodes et pratiques de la performance, Edition d'organisation Paris,p:18-20

(3) Hasan M. and Dridi J.(2010) The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study, International Monetary Fund,10(201),25

(4) المعهد العربي للتخطيط (2011)، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دورية بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد: 104، ص: 3

(5) منصورى، عبد الكريم (2010) محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير من جامعة تلمسان الجزائر، ص: 71

(6) أضاف نيللي (Nelly) بعداً ثالثاً: ويتمثل في التركيز على مدى رضا العملاء، غير أن تضمين رضا العملاء ضمن مفهوم الكفاءة ليس شائعاً في الأدبيات.

لتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة(1).

(ب) قد تقصد بالكفاءة أيضا الاستخدام العقلاني في المفاضلة بين البدائل المتاحة، وذلك باختيار أفضلها، بشكل يسمح بتحقيق هدف المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.

(ج) يُؤخذ على هذه التعريفات تركيزها بالأساس على التغيرات الكمية، بافتراض عدم حدوث أية تغيرات نوعية في المدخلات أو المخرجات، وكأن الكفاءة لا تفترض أية تغيرات في الجودة.

(د) غياب البعد الشرعي في هذه التعريفات كلها، بحيث لم تراعى خصوصية وطبيعة المصارف الإسلامية؛ الأمر الذي يتطلب وضع تعريف يتناسب مع طبيعة تلك المصارف الإسلامية.

ثالثا: تعريف الكفاءة المصرفية: إن محاولة تحديد مفهوم دقيق للكفاءة المصرفية، لتوضيح حدودها وطرق قياسها، ولتفسير مجالات تداخلها مع مصطلحات مقاربة لها في المعنى-تتمثل كضرورة أمام كل باحث يتناول موضوع الكفاءة المصرفية بالدراسة والتحليل، وكذلك أمام صانعي القرارات المالية والمصرفية في مختلف الدول والمؤسسات. وقد تعددت تعريفات الكفاءة المصرفية، وبالتالي يصعب وضع مفهوم لها، من حيث الشمول ودرجة الوثوق، في حين يتميز بالإجماع من طرف كافة الباحثين والمؤلفين المختصين على حدّ سواء. ويرجع هذا التعدد في تعريفها إلى أمور، أهمّها ما يلي:

[1] تسارع تطور المصارف بشكل عام، وسرعة نمو الأدبيات النظرية والتطبيقية فيها.

[2] تباين مجالات أنشطة المصارف واختلاف أهدافها.

[3] اختلاف الطرق والتقنية المستخدمة في تقييمها.

[4] تباين في الخلفيات العلمية للباحثين في مجال المصارف.

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم " الكفاءة المصرفية" بصفة عامة، وهي لا تخرج في مضمونها عن هذه التعريفات، والتي من أهمّها ما يلي:

أولا: يرى (Hodge et al. 2002) أنّ الكفاءة المصرفية هي المعيار الذي يعكس مدى نجاح المصرف في استخدام أقل كمية من المدخلات لإنتاج أكبر قدر من المخرجات.

ثانيا: يعرفها (Al Daawi 2009) بأنها: قدرة مردودية المؤسسة، وتتمثل في علاقة بين المخرجات والمدخلات في المؤسسة المالية(2). أي نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها بأقل مقارنة بنتائجها المحققة.

ثالثا: وقيل: تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة، إذا استطاعت أن توجه مواردها الاقتصادية المتاحة لها، نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من الهدر والتكاليف(3).

(1) الداوي، الشيخ (2010م) نحو تسيير استراتيجي فعال بالكفاءة لمؤسسات الاسمنت في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، ص: 220.

(2) الداوي، الشيخ (2009) تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث العدد 7، ص: 23.

(3) حدة رايس، وتوي فاطمة الزهراء (2004) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حدّ التكلفة العشوائية- دراسة حالة النوك الجزائرية- مجلة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، العدد (26)(1)، ص: 61.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أنّ مفهوم الكفاءة المصرفية، لا يكاد يختلف عن مفهومها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمعنى الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، والذي يعني أساساً الاستغلال الأمثل للموارد (المدخلات)، وتحقيق أقصى قدر ممكن من مخرجات الموارد المتاحة للمصرف. حيث يفترض أن هناك بعض المصارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية إدارتها وتشغيلها، من هذا المنطلق تجد أكثر الباحثين يرون أن الكفاءة المصرفية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة، لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المصرفية (الكور 2008)⁽¹⁾. ورغم تباين الآراء الواردة في مفهوم "الكفاءة المصرفية" إلا أنه يتضح لنا من خلالها أنّ الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها مقارنة بمخرجاتها، وبها تحدد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، سواء كانت تلك الأهداف تتمثل في زيادة الإنتاج أو تقليل التكاليف.

الفرع الثاني: تداخل مصطلحات الكفاءة مع بعض المفاهيم الأخرى

كثيراً ما يقترن الحديث عن الكفاءة بمفاهيم اقتصادية إدارية أخرى ذات صلة بها، كالكفاءة والإنتاجية والفاعلية والأداء، وبالتالي كان لزاماً علينا التوضيح والتمييز بين هذه المصطلحات.

أولاً: الكفاءة والكفاية

الكفاية لغة: مأخوذة من كفى يكفي كفاية: إذا قام بالأمر، ويقال: كفاك هذا الشيء إذا حصل به الاستغناء عن غيره، والكفاية لها عدة معان حسب السياق، منها⁽²⁾: الغنى في المال، والبلاغ أي: ما يبلغ ويتوصل به إلى الشيء المطلوب، ومنه قول الراجز (تَرْجُ مِنْ دُنْيَاكَ بِالْبَلَاغِ.. وباكراً المعدة بالبلاغ). وتدل كلمة "الكفاية" على القيام بكامل الأمر، والبلوغ به إلى درجة، لا يحتاج بها إلى أكثر ممّا قُدّم له⁽³⁾. وقد تعني بكفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم والحجم، بينما تعبر في الغالب عن زيادة الانتاج، وبالتالي فهي تدلّ على الكم أكثر من الكيف، خلافاً لكلمة الكفاءة والتي تدلّ على درجة عالية من الكيف والكم⁽⁴⁾. وقد اشتهر استخدام الفقهاء لمصطلح (الكفاية) بمعنى القيام بالأفعال المهمة، المتعلقة بمصالح الأمة، أو سدّ الحاجات الضرورية الأساسية للناس من ملبس ومأكل⁽⁵⁾. ويستعمل كذلك في الدلالة على الأداء أو العمل، الذي يمثل الحد الأدنى اللازم لتحقيق هدف معين. ويمكن تعريفها بأنها: القدرة المادية أو المعنوية اللازمة لإنجاز المهام والوظائف بطريقة مرضية مقنعة، فهي تدلّ على الكم أكثر من الكيف، بينما الكفاءة تعني بلوغ مستوى في الأداء يتجاوز حدّ الكفاية، أي: مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم⁽⁶⁾. ولذا يقال: فلان كُفُو إذا مارس نشاطه بمهارة عالية، وإتقان بالغ.

(1) الكور عز الدين (2008) أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص: 128

(2) ابن منظور، "لسان العرب"، (419/8) و (225/15). ابن فارس، "مقاييس اللغة"، (397/4).

(3) شعبان، صفوان وحيد (2018) كفاءة المصارف الإسلامية اقتصادياً وأخلاقياً واجتماعياً وموافقتها للمعايير الدولية، دار المقتبة، ط1، ص:

141

(4) فطيمة الزهرة، نوي (2010) تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حدّ التكلفة العشوائية، خلال الفترة (2004-

2008) جامعة اليرموك، الأردن، ص: 12-13

(5) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل- الكويت/2، (318/5)

(6) عبد الحميد، برحومة (2008) الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي الوادي

(1) ص: 60

ثانياً: الكفاءة والأداء (Performance)

من التعاريف الأكثر استعمالاً للأداء⁽¹⁾ تعريف (ميلار وبروملي Miller And Bromiley) بحيث يعرفه بأنه: انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية، بشكل يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الموضوعية⁽²⁾. وبالتالي فإن الأداء يهتم بالبحث عن تعظيم العلاقة، أو النسبة بين النتائج والوسائل، انطلاقاً من وجود هدف محدد. وبالتالي هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن، والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم⁽³⁾. فهو الجمع بين الكفاءة والفعالية⁽⁴⁾، وأشمل من مفهوم الكفاءة.

ثالثاً: الكفاءة والفاعلية (EFFECTIVENESS)

يطلق مصطلح الفعالية ويقصد بها: مدى تحقيق درجة الأهداف المخططة، وفقاً لمعايير يتم تحديدها مسبقاً. تشير إلى تحقيق النتائج المطلوبة، وإحداث الأثر الإيجابي في الأهداف الموضوعية. وبعبارة أكثر دقة فهي: نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط، بحيث يمكن وصف المؤسسة بأنها فعالة إذا تمكنت من تحقيق الهدف، وتوصف بأنها أقل فعالية إذا لم تحقق الهدف وفق النحو المطلوب، وتوصف كذلك بأنها عديمة الفعالية في حالة كونها غير قادرة على تحقيق الأهداف بالكلية⁽⁵⁾. إذن يكمن الاختلاف بين المصطلحين في أن: الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة، والنتائج المنجزة. بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل مقارنةً بالنتائج المحققة. بينما تهتم الفعالية بنقطة النهاية من حيث الأداء الصحيح، الواجب الوصول إليها.

رابعاً: الكفاءة والإنتاجية

يعبر مصطلح الإنتاجية عن العلاقة بين المنتجات، وبين عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها من جهة، أي أنها تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة، والإنتاجية لا تعني الكفاءة، فهي تمثل أية علاقة بين المخرجات وبين المدخلات، وليس أفضل علاقة بينهما.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة واستخداماتها في الفكر الاقتصادي التقليدي

الفرع الأول: أنواع الكفاءة

بشكل عام يمكن تقسيم الكفاءة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث،

(1) يختلف تعريف الأداء بين الباحثين ويرجع ذلك إلى أهداف استخدام هذا المصطلح من باحث لباحث آخر.

(2) Miller Kent and Bromiley PHILIP (1990), strategic risk and corporate performance: An Analysis of Alternative Risk Measures, Academy of Management, Journal, 33, (4), P:759

(3) أخو رشيدة، عالية (2006) المسألة والفاعلية في الإدارة، دار مكتبة الحامد بعمان، ط1، ص: 79

(4) فهو فعالية العمليات، وكفاءة استخدام الموارد، كما أشار إليه إبراهيم عبد الله المنيف في كتابه "الإدارة، المفاهيم الأسس، المهام" دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، المملكة العربية السعودية، عام: 1993، ص: 350

(5) عبد الحميد، برحومة (2008) الكفاءة والفاعلية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي للوادي،

والتي هي: (تحليل مستوى المؤسسة، ومستوى الصناعة، ومستوى الاقتصاد ككل)، ومن خلالها يتضح أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة وهي: الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية، وكفاءة التقنية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، وتضاف إلى هذه الأنواع مفاهيم أخرى للكفاءة مثل: الكفاءة النسبية، والكفاءة التشغيلية أو كفاءة إكس "x". وهذا النوع هو الذي قام الاقتصادي (هارفي ليبينستين Harvey Leibenstein)⁽¹⁾ بصياغته عام 1966م، ومن ثمّ اشتهر فيما بعدُ بـ: (X-Efficiency). وسنتناول هذه المفاهيم بشيء من التفاصيل فيما يلي:

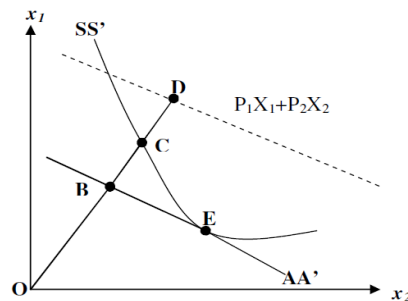
أولاً: الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية): وهي العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتتحقق عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج، مع تكلفة كل عامل، أي تحقق كفاءة في الإنتاج والتوزيع والتخصيص. وتقاس من خلال النسبة التالية: **المدخلات الفعلية/ المخرجات القصوى من الموارد المتاحة**. بحيث تكون الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، وذلك عندما يساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل. فالمصرف الذي يتميز بكفاءة على مستوى التكلفة، هو ذلك الذي يعمل على استخدام أسعار، تعمل على خفض التكاليف، أو استخدامه لتقنيات وتكنولوجيا إنتاجية، تجعل التكاليف عند حدّها الأدنى. ويمكن التعبير عن كفاءة التكلفة بالمعادلة التالية:

$$\frac{\sum_{i=1}^m P_{i0} X_i^0}{\sum_{i=1}^m P_{i0} X_{i0}} = \text{الكفاءة الاقتصادية}$$

حيث تشير (P_{i0}) إلى أسعار المدخلات، و (X_i^0) إلى الحد الأدنى من المدخلات (المستوى الأمثل من المدخلات)، بينما تشير (X_{i0}) إلى المستوى الفعلي المستخدم من المدخلات. وتكون الكفاءة الاقتصادية على مستويين وهما: (الكفاءة التقنية والكفاءة السعيرية)

ثانياً: الكفاءة الهيكلية للصناعة: تمّ اقتراح هذا النوع من الكفاءة لأول مرة من العالم فاريل Farrel عام (1957)، وقام بتحديد مقياس للكفاءة التقنية والتخصيصية، من أجل مدخلات متعددة على الكفاءة التقنية للصناعة. ثمّ تطور الأدبيات المستخدمة فيها كل من: (Forsund عام 1974م)، و (Hjalmarsson عام 1978م)؛ بحيث توصلوا في دراستهما إلى أنّ الكفاءة الهيكلية تقاس بأخذ المتوسط الحسابي لكلّ من المدخلات والمخرجات (2).

شكل (1): الكفاءة الفنية، والكفاءة التخصيصية والكفاءة الكلية



يوضح الشكل رقم (1) منحنى الناتج المتساوي (SS) والذي يوضح التوليفات المختلفة من عنصري المدخلات لإنتاج وحدة من

(1) هارفي ليبينستين عالم اقتصادي أمريكي، وتعتبر الكفاءة التشغيلية (x) أحد انتاجه في علم الاقتصاد.

المخرجات، جنباً إلى جنب مع منحني أسعار عناصر الإنتاج (AA) بحيث تتحقق الكفاءة التخصيصية إذا كان معدل الاحلال التقني يساوي نسبة أسعار العوامل. وقد أدت نتيجة رأي (Forsund و Hjalmarsson) إلى وجود نوعين من الكفاءة الهيكلية للصناعة وهما: كفاءة الحجم والكفاءة التقنية.

ثالثاً: كفاءة تخصيص الموارد: أثبت أغلب الدراسات أنّ اللاكفاءة التجميعية تؤدي إلى نقص الكفاءة الرفاهية في المجتمع، ومن هنا تتحتم ضرورة تقييم الخسارة في رفاهية المجتمع نتيجة هدر الموارد. وبالتالي ظهر هذا النوع من الكفاءة، ويقوم بتحليل كفاءة تخصيص الموارد المتاحة، بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الاحتكار، وذلك بالمقارنة في حالة المنافسة التامة.

رابعاً: كفاءة Efficiency X: قام الاقتصادي Leibenstein في عام 1966م-انطلاقاً مما قدمه العالم Farrel -بصياغة مصطلح (كفاءة Efficiency x). وهي مقياس إضافي لمدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة، وعليه يرجع مستوى كفاءة المؤسسة بالدرجة الأولى إلى ما تملك من مستوى الحوافز المقدم، وكفاءة العنصر البشري، والنظام الإداري لكل وحدة لها. وتقاس بالفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها.

وقد يُعرف هذا النوع أيضاً بـ **(الكفاءة التشغيلية)** ⁽¹⁾.

خامساً: الكفاءة النسبية: تقيس مدى نجاح وحدة ما من انتاج أكبر عدد ممكن من المخرجات، من خلال مجموعة من المدخلات، وذلك بقياس الانحرافات بالنسبة للأداء الأفضل في المؤسسة، وبذلك بتقييم الوحدات المتجانسة مقارنة بأياً أكثر كفاء فيها.

سادساً: كفاءة الأسواق المالية: يُعتبر الإنجليزي يوجين فاما (Eugène Fama) أول من وضع نظرية كفاءة الأسواق المالية، وذلك في عام 1965م. وقام بتعريفها بما يلي: يكون السوق المالي كفوفاً، إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين، وفي أي لحظة من الزمن، منعكسة في سعره، وفي اللحظة ذاتها. ويوجد نوعان من كفاءة الأسواق المالية وهما ⁽²⁾: **كفاءة التشغيل** "الكفاءة الداخلية" و**كفاءة التسعير** "الكفاءة الخارجية"

الفرع الثاني: الاسهامات الفكرية للكفاءة في المدارس التقليدية

لقد اهتم رواد المدرسة الكلاسيكية ⁽³⁾ بموضوع الكفاءة، وساهمت هذه المدرسة في تطوير الكفاءة من حيث التنظيم والتطبيق، ويمكننا تصنيف روادها وجهودهم على النحو التالي:

أولاً: مدرسة الإدارة العامة ⁽⁴⁾: يعتبر رواد هذه المدرسة كلٌّ من: هارنجتون إيمرسون (Harrington Emerson) (1853-1931م)، وفريدريك تايلور (Fredrick Taylor) (1856-1915م)، وهنري جانت (Henry Gantt) (1861-1919م) وفرانك جيلبرت (Frank Gilbert) (1869-1924م). ومن أسباب ظهور حركة الإدارة العلمية،

(1) Robert.(1995), Differences across first district banks in operational efficiency, new England economic review, 6(2)1.

(2) منير إبراهيم هندي (1999)، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ص: 96

(3) تتجسد فكرة المدرسة الكلاسيكية في ثلاث مدارس كبرى وهي (مدرسة الإدارة العلمية، ومدرسة حركة البيروقراطية، وحركة الإدارة) وقد تطرقت هذه المدارس لمصطلح الكفاءة دون الفعالية، لاعتقادها بأن بمجرد تحقيق الكفاءة تتحقق الفعالية.

(4) نشأت هذه المدرسة في أواخر القرن التاسع العاشر الميلادي، في الولايات المتحدة الأمريكية.

العمل لرفع الكفاءة الانتاجية في المجال الصناعي، والذي كان منخفضاً لدرجة تستدعي ثورة صناعية، تكتنفها اكتشاف الأسلوب الأمثل، والأكثر كفاءة في تحقيق الحد الأقصى من الانتاج بأقل تكلفة ممكنة. ومن جانب آخر اعتبر كذلك نقص الأيدي العاملة في أمريكا مع بداية القرن العشرين دافعا لظهور هذه الحركة العلمية⁽¹⁾.

ثانياً: مدرسة الإدارة: في حين كان الأمريكيون يقدمون دراسات في كفاءة الإنتاج، تزامن ذلك بمساهمة "الجمعية الفرنسية للصناعات المعدنية" في نشر أبحاث متعلقة بالكفاءة، ومن أشهر كتاب هذه المدرسة: هانري فايول (Henry Fayol) وقد توصل انطلاقاً من التجربة الشخصية⁽²⁾،

إلى أنّ الكفاءة تتحقق بناءً على أسس ومبادئ عامة، ولا يُتصور تحقيق الكفاءة بدون تلك المبادئ⁽³⁾.

ثالثاً: مدرسة حركة البيروقراطية: يعتبر ماكس فيبر Max Weber الرائد الأول في هذه المدرسة⁽⁴⁾، وكان أهم الدراسات التي أسهم بها في هذا المجال، يتعلق بالدراسات التنظيمية والإدارية، انطلاقاً من نظريته الخاصة بهيكل السلطة، والتي قسمها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: السلطة البطولية الكاريزماتية Charismatic authority

النوع الثاني: السلطة التقليدية Traditional authority

النوع الثالث: السلطة القانونية الرشيدة Rational legal authority

وقد أكد أنّ البيروقراطية هي الطريقة الأكثر كفاءة في ترشيد النشاط البشري، وأكثر كفاءة عقلانية للسلطة القانونية⁽⁵⁾.

رابعاً: مدرسة العلاقات الإنسانية: تبنت هذه المدرسة فكرها بأن الإدارة العلمية، والأكثر كفاءة، هي تلك التي تهتم بخلق علاقات إنسانية جيدة، وبيئة عمل بالرضى عالية بين أطراف العاملين، وذلك باعتبار الرضى عاملاً، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وتعتبر هذه المدرسة امتداداً من نتائج التي توصلت إليها مدرسة الكلاسيكية، بحيث كان علماء النفس قبل ظهور هذه المدرسة، يُلَوّن اهتمامهم بإيديولوجيات الفكر الكلاسيكي في كفاءة الصناعة، ففي عام 1913م صدر كتاب (علم النفس والكفاءة الصناعية) لعالم النفس الصناعي هوجو مستر برج Hugo-Munsterberg اهتم فيه بعملية اختيار العمال عن طريق الاختبارات النفسية،

(1) سمير، أسعد مرشد (1988) مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية العدد (48) ص: 194

(2) هنري فايول Henri Fayol فرنسي الجنسية ولد عام (1841م) بإسطنبول، أحد علماء الإدارة الكلاسيكية، عمل مديراً تنفيذياً لشركة صناعية صغيرة في فرنسا، ومن خلالها نال خبرته العملية، التي قادته إلى النجاح في مجال الإدارة الصناعية. اتضحت معالمها في كتابه الذي ظهر في فرنسا سنة (1916م) تحت عنوان «الإدارة العامة والصناعية»

(3) هذه أهم المبادئ التي وضعها هنري فايول، وقد وصل عدد المبادئ التي وضعها للإدارة الصناعية أربعة عشر مبدأ. وعرف الوظائف الأساسية الخمس للإدارة (التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه، والرقابة)

(4) الهدف من هذه النظرية هو: توصيف للجهاز الإداري للمؤسسات، وتأثيره على الأداء والسلوك التنظيمي، وذلك باعتبار البيروقراطية هي الطريقة المثلى، والأكثر كفاءة للتنظيمات المعقدة.

(5) رغم أنه لم يكن معجبا بالبيروقراطية لأنها تشكل تهديدا للحريات الفردية. ولكنه اعتبرها شرّاً لا بُدّ منه في الترشيح المستمر للمجتمع.

التي تساعد على اختيار العامل المناسب بالمكان المناسب⁽¹⁾، فلفت كتابه الأنظار إلى دور العلاقات الإنسانية، وأهميتها في السلوك التنظيمي. ومن رواد هذه المدرسة كذلك **روبرت أوين** Robert Owen (1858-1771) و **إلتون مايو** Elton Mayo. **خامسا: مدرسة العلوم السلوكية:** ترى هذه المدرسة أنَّ الجانب السلوك الإنساني، هو العامل الأساسي، الذي يُركز عليه في رفع الكفاءة. بحيث تحقق الكفاءة بزيادة انتاجية الأفراد، وتتمّ بفهم السلوك الإنساني، انطلاقاً من الدافعية الشخصية في أداء كل فرد (Human motivation) ولهذا تبنت فكر هذه المدرسة على الفرد ودوافعه وعلاقته مع الآخرين، ومجموعات دوافع وأثرها في السلوك التنظيمي، فكل هذا كان محور النظرية السلوكية. ومن أهم رواد هذه المدرسة **أرهام ماسلو** Arham Maslow الذي وضع نظرية "تدرج الحاجات". وكذلك **رنسيس ليكرت** Rensis Likert الذي وضع نظرية الدافعية، انطلاقاً من المشاهدات المتكررة لتباين الكفاءة الانتاجية في المنظمات.

سادسا- مدرسة صنع القرارات: انطلقت نظرية هذه المدرسة⁽²⁾ من مبدأ أساسي، المتمثل في الاختيار بين البدائل المتاحة لحل المشكلات، التي تواجه تحقيق أهداف التنظيم، والتي مصدرها من المورد البشري، والذي يعتبر الدافع الأساسي لصنع القرار. حيث يرتبط بطبيعة الاستراتيجيات المتخذة من خلال صنع البدائل، والمفاضلة بينها. ومن أشهر رواد هذه المدرسة **هربرت سيمون** Herbert Simon ركّز سيمون في تحليله للكفاءة على مدخلين وهما:

1- الكفاءة تعني الرضا وليس التعظيم

2- الكفاءة هي المقياس الأساسي للقرارات التنظيمية.

المبحث الثاني: الكفاءة في الفكر الاقتصاد الإسلامي

قبل تناول المعالم الرئيسية للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، لا بدّ من الإشارة إلى أن فكر الاقتصاد التقليدي وضع أمامه مجموعة من الأهداف الاقتصادية للكفاءة، وبإمعان النظر إليها، نجد أنَّ كلّها تتمثل في تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد النادرة، وتسمى بـ "الأهداف الموضوعية". ولا شكَّ أنها ضرورية لتحقيق الكفاءة؛ إلا أنَّها لا تُعبر إلى حدّ كبير عن القيم الاجتماعية والروحية، التي من شأنها تحقيق الكفاءة بشكل شامل لكافة مستويات التشغيل؛ بل دليل أنَّ المعيارية الاقتصادية تعتبر الأخلاق ركيزة أساسية في الأبحاث الاقتصادية، وتؤكد على عدم التركيز على الجوانب المادية فقط، وإغفال الجوانب الروحية والقيمية. ويشير أكثر الدراسات⁽³⁾ إلى تمتع الاقتصاد الإسلامي بمبدأ المعيارية الاقتصادية؛ بحيث ينطلق النظام الاقتصادي الإسلامي من قاعدة واضحة، تتمثل في أنَّ الشريعة الإسلامية، تضع قواعد ومبادئ إسلامية للأعمال، تعزز كفاءة استخدام الموارد. فيمكن مثلاً في الفكر الاقتصادي الإسلامي التعبير عن الإسراف في مجال الانتاج بأنّه عدم الكفاءة الانتاجية⁽⁴⁾. لذا سيناقش هذا المبحث المداخل الفكرية والنظرية لمفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، والأسس التي تنبني عليها.

(1) أحمد، عادل راشد (1981) مذكرات في إدارة الأفراد، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، ص: 60.

(2) لقد جات نظرية اتخاذ القرارات داخل المنظمة، كرد فعل للانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية في دراستها للتنظيم ومدرسة العلاقات الإنسانية، وقصورها في إعطاء صورة واضحة للسلوك الإنساني داخل المنظمة.

(3) الرماني، زيد (2000م) الاقتصاد الإسلامي بين المعيارية والوضعية، صحيفة الجزيرة، العدد (١٠١٠٤).

(4) شعبان، صفوان (2018) كفاءة المصارف الإسلامية اقتصادياً وأخلاقياً واجتماعياً، دار المقتبة ط1، ص: 142

ومن جانب آخر تحليل مرتكزات كفاءة المصارف الإسلامية، وهذا في مطلبين أساسيين، على النحو التالي:

المطلب الأول: مدخل فكري للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي.

ترتبط مسألة " الكفاءة " في الاقتصاد الإسلامي بشكل رئيسي، بمبدأ ضرورة موافقة التعاملات المالية لأحكام الشريعة، والتي تشكل محوراً مهماً لدفع مدخلات المصرف، نحو تحقيق المقاصد الإسلامية في المال، من السعي في طلبه، وحفظه وتنميته وفق الشريعة، فأصول الشريعة الإسلامية هي التي حددت قواعد النظم والأسس، التي يتم إتباعها لكيفية تحقيق الكفاءة، من خلال تحديد الأولويات، ومن ثمّ اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم انطلاقاً من قواعد مقاصد الشريعة الإسلامية.

أصبح الفكر الاقتصادي الإسلامي -نظرياً وتطبيقياً- حقيقة واقعة في جميع شؤون الأمة الإسلامية في شتى بقاع الأرض، مقدماً بذلك أسساً فكرية واقتصادية ذات طبيعة خاصة، تختلف كل الاختلاف عن الأسس الرأسمالية والشيوعية. ويمتاز بالتوازن بين الروح والمادة، ولا يُتصور تحقق مقاصد الشارع الحكيم من خلاله الفكر الاقتصادي الإسلامي، بمعزل عن الأسس العقديّة والأخلاقية وآلياتهما⁽¹⁾، الأمر الذي يستدعي منا التعرف على الأسس المتأصلة في الشريعة الإسلامية، والتي لو طبقت لكانت آليات فعّالة لزيادة الكفاءة الاقتصادية. وباستقراء تعاليم الدين الإسلامي نجد أنّ الكفاءة مطلب أساسي؛ فالمسلم يجب عليه توظيف الإدارة الجيدة في جميع شؤون حياته الدينية والدنيوية، وقد وردت نصوص كثيرة، تجسد هذا المطلب السامي، وتغرس الأخلاق المهنية في نفوس المسلمين. فنجد مثلاً أنّ الإسلام أقرّ " مبدأ الإتقان في العمل "، ونهى عن الأخلاقيات التي من أجلها تدني كفاءة العمل، من غشّ وظلم، وهذا يوافق مع العقل البشري، والذي لا يقرّ رداءة الأداء في أي مستوى من مستويات العمل، بل يقرّ بأن الإبداع وحسن الأداء أحد ركائز التفوق والنجاح. وسنتناول هذا المطلب بالدراسة من خلال فرعين أساسيين على النحو التالي:

الفرع الأول: مدخل إلى مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

أولاً: الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي: حُسن تخصيص الموارد واستخدامها استخداماً أمثلاً، مطلبٌ أساسي لكل الأنظمة الاقتصادية على اختلافها، ولا يشدّ في ذلك الاقتصاد الإسلامي، بل هو أشدّ حرصاً من غيره على تحقيق هذا المطلب، انطلاقاً من أهمية المال في استعمار الأرض. فقد وضع الاقتصاد الإسلامي نظاماً مالياً ذا كفاءة لكل زمان ومكان، ومَنَحَ لعملية الكفاءة المالية عناية فائقة، من خلال بيان حقيقة المال، وشرع تشريعات متعددة كفيلة بحفظ المال ونموه، وجعله مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية، التي لا تستقيم الحياة إلا بها، فكانت ثمة نصوص كثيرة فيما يضبط وسائل طلب المال وتحصيله من الانحراف، وما يحفظ بقاءه واستمراره من المخاطر. والنصوص الصريحة في هذا الصدد كثيرة، منها ما تهتمّ بترشيد الاستهلاك، وتجنب التبذير والإسراف في كل مجالات الإنفاق⁽²⁾، ومن هذه النصوص قوله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)⁽³⁾. ومنها ما تهتمّ بالإنتاج والتنمية كقوله تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)⁽⁴⁾، والآية

(1) مثل الأسس العقدية المتمثلة في مبدأ الاستخلاف، والإيمان بأن المال مال الله، والإيمان بأن إتقان العمل واجب على كل مسلم، وكذلك الأسس الأخلاقية المتمثلة في أخلاقيات العمل مثل: التضحية والإيثار، والتعاون، وعدم الظلم والأمانة. فهي من الأسس التي تساهم في تعزيز كفاءة انتاج العمل...

(2) وهذا شامل لجميع أنواع الإنفاق بما فيها: الإنفاق الاستثماري، أو الانفاق العائلي، أو الإنفاق الحكومي.

(3) سورة الأعراف، الآية: 31

(4) سور هود، الآية: 61

تشمل إنتاج جميع ما يحتاجه الإنسان وسبل توزيعه وفق مبدأ إقامة الحق الذي يكرم الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض، ويتوجب عليه عدم تعطيل الموارد، بعدم الاستخدام أو بسوء استخدامها، مما يسبب عدم كفاءة هذه الموارد⁽¹⁾، بحيث تكمن في جوهر الاستخلاف علاقة بحسن إدارة الموارد والعمل على تنميتها والحفاظ عليها، مما تشكل لموضوع كفاءة الموارد حافزاً إيجابياً مؤثراً، فهناك موارد أو مدخلات يسعى المسلم المستخلف إلى تحويلها إلى مخرجات بتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل تكلفة ممكنة، شريطة أن يتم ذلك داخل إطار ما ارتضته الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تلبية أكبر قدر ممكن من متطلبات المجتمع.

وحسب اطلاعي لم أجد مصطلح "الكفاءة" مستخدمة في مراجع الشريعة الإسلامية بمفهومها المعاصر المستخدم في أدبيات الاقتصاد والإدارة. وبالتالي يمكن القول بأنها لم تظهر في الأدبيات الإسلامية بالمفهوم الاقتصادي أو الإداري الحالي⁽²⁾. ولا يعني ذلك أن الكفاءة غير معترفة بها في الفقه الإسلامي، لأننا نجد ما يناظرها في العديد من المصطلحات المستخدمة، بحيث ارتبط مصطلح الكفاءة في الإسلام بهذه المصطلحات، والتي لها علاقة بمدلول الكفاءة مثل مصطلح الإتقان والإحسان والجودة. ومن جانب آخر نجد ما يماثلها من المعاني والدلالات، مثل الحث على السعي لأفضل النتائج الإيجابية الممكنة، والحفاظ على الموارد، وعدم الإسراف والتبذير فيها. وكفاءة استخدام هذه الموارد تتحدد وفق المقاصد الشرعية لها، فكل استخدام يعيق تلك المقاصد الشرعية، أو تحد من نجاعتها وفعاليتها، ويمكن تصنيفها حسب الفكر الاقتصادي الإسلامي في إطار التبديد وعدم الكفاءة⁽³⁾.

ثانياً: مصطلحات في الفقه الإسلامي ذات دلالة معنى الكفاءة

من أهم المصطلحات التي وردت في الفقه الإسلامي، وتحمل معنى الكفاءة ضمناً ما يلي:

(أ) **الاتقان:** إن مفهوم الاتقان حاضر في كل تعاليم الإسلام بكل مضامينه وهو يمثل قيمة إسلامية وقد حث القرآن الكريم على الجودة الشاملة في كل الأعمال التي يفترض أن يقوم بها الإنسان ويفهم ذلك من خلال قوله عز وجل: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (4).

(1) السبهاني، عبد الجبار عبيد (1985م) الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، رونيو ٨٨، جامعة بغداد، ص: 89

(2) تطرقت الكتب الفقهية إلى مصطلح الكفاءة، وكلها تهدف الكفاءة في النكاح، قال ابن قدامة في كتابه المغني [387/9] اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح، فروي عنه أنها شرط له. وهذا قول سفيان. والرواية الثانية عن أحمد أنها ليست شرطاً في النكاح.

(3) محمد شابر (2005) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق يونس، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، ص:

وقال الله تعالى {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} (1). أي ذلك صنع الله البديع الذي أحكم كل شيء خلقه وأودع فيه من الحكمة ما أودع (2) فمن الطبيعي أن يدعو المبدع إلى الابداع والكفاءة في جميع الأعمال.

(ب) **الجودة:** تعتبر الجودة في العمل من أحد مبادئ الإسلام، التي دعا إليها القرآن الكريم، وقد حثَّ الإسلام على مبدأ الجودة الشاملة في كل الأعمال التي يقوم بها المسلم. كما يدعو الإسلام أيضا إلى التأكد من جودة العمل، الذي يقوم به الإنسان، وخلوه من النقص والعيوب، فقد روى الإمام البيهقي رحمه الله عن أم المؤمنين عائشة بنت الصديق رضي الله عنها وعن أبيها أنها قالت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُثْقَنَهُ). والإتقان هنا يستدعي من المرء أن يؤدي عمله على أكمل وجه بكل تفاصيله، دون تقصير أو تقريط، أي هو: مقياس لدرجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والذي يحقق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة. ومن إتقان العمل: شعور العامل بالمسؤولية تجاه ما يوكل إليه من عمل، وحسن رعايته لعمله، وتطويره، والإسراع في إنجازه، وبذل الوسع والطاقة في اجتنباب الوقوع في الأخطاء في أداء العمل.

ثالثاً: كفاءة المصارف الإسلامية:

مفهوم الكفاءة المصرفية الإسلامية يكاد لا يختلف عن مفهومها في المصارف التقليدية، خاصة من حيث المعنى والمبدأ (3) الذي تم شرحه سابقاً، والذي يعني أساساً: الاستغلال الأمثل للموارد (المدخلات)، وتحقيق أقصى قدر ممكن من مخرجات الموارد المتاحة للمصرف. حيث يفترض أن هناك بعض المصارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية إدارتها وتشغيلها (4). ومن التعريفات السابقة للكفاءة المصرفية في البنوك التقليدية، لا يمكن الاعتماد عليها كلياً لوضع مفهوم لكفاءة المصرفية الإسلامية؛ إذ قد يمكن لمصرف إسلامي معين أن يتصف بالكفاءة الاقتصادية أو التقنية، في حين يشكو من سوء كفاءته الشرعية أو الاجتماعية، وذلك في ظل عدم تطبيق بعض الأحكام الشرعية والمبادئ الاجتماعية قصداً أم بدون قصد. وبالتالي فإن اعتبار المؤسسة المصرفية الإسلامية ذات كفاءة، يكون في حال ما استطاعت توجيه مواردها المتاحة، نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من التكاليف، في ظل مقاصد الشريعة الإسلامية (5). أي أن التحكم الناجح في مواردها هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل من المنتجات المالية، بشرط موافقتها لأحكام الشريعة من جهة أخرى. وذلك لأن المصارف الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية في أهدافها ورسالتها وخصائصها، لذلك عند تقييم كفاءتها يجب أن نأخذ بالحسبان تلك الفوارق. ولا يمكن أن يكون تعريف كفاءة المصارف الإسلامية منفصلاً عن الأهداف والأسس التي وضعت من أجلها. وفيما يلي نستعرض بعض الجوانب التي نرى أنها لا بد أن تتوافر في تعريف كفاءة المصارف الإسلامية من منظور الاقتصاد الإسلام:

أولاً: كفاءة المصارف الإسلامية في إدارة مدخلاتها ومخرجاتها.

(1) سورة النمل، الآية (88).

(2) صفوة التفاسير، ج 2: 421

(3) ويختلف المفهوم من حيث المبدأ والأساس، ويعزى هذا التباين إلى اختلاف المصارف الإسلامية عن المصارف لتقليدية في عدة جوانب، من حيث الأهداف والرسالة والمبادئ.

(4) الكور عز الدين (2008) أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. 128

(5) وذلك من خلال ترتيب هذه المقاصد حسب الضرورية فالحاجية ثم التكميلية (التحسينية)، وبالتالي يتم اشباعها بابتكار أدوات تمويلية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ثانياً: كفاءة المصارف الإسلامية في مدى تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: كفاءة المصارف الإسلامية في مدى التزامها بمعايير الحوكمة المصرفية، والضوابط الحاكمة عليها، كالتزامها باتفاقية بازل كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ومدى تطبيقها للمعايير المحاسبية الإسلامية.

رابعاً: كفاءة المصارف الإسلامية في تحقيق التكافل الاجتماعي، من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

خامساً: كفاءة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، وتعزيز الاقتصاد الكلي، ومدى قدرتها التنافسية.

الفرع الثاني: خصائص الكفاءة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

توجد جملة من الخصائص الموروثة من تعاليم الشريعة الإسلامية، وهي تعزز على تحقيق مبدأ الكفاءة، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

[1] **العلم والمعرفة:** فالعلم والمعرفة أساس للكفاءة في الفكر الإسلامي، وهما من أهم معايير تكليف المسلم بالمهام والمسؤوليات، قال الله تعالى حكاية عن سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام (1): { قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ } (2). ولأهمية العلم أوجبه الله عز وجل في الإسلام قبل العمل، فقال تعالى: { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبُكُمْ وَمَتَوَاضِعُكُمْ } (3). وجعل الله للعلماء منزلة عالية، تلو عن غيرهم من الناس في الحياة الدنيا وفي الآخرة، قال تعالى: { يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } (4).

[2] **أخلاق العمل وسلوكيته:** ونقصد بها هنا: مجموعة من الخصال والمثل والقيم الحسنة، التي حث الإسلام على الالتزام بها في أداء العمل، من حسن خلق واستقامة وصدق وأمانة، وقوة وتضحية في الأداء، وغيرها من مكارم الأخلاق، التي تساهم في زيادة كفاءة العمل. قال الله تعالى: { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ } وتختلف محددات القوة من وظيفة إلى أخرى، إلى هذا أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رحمةً واسعة: (والقوة في كل ولاية بحسبها؛ فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب، وإلى القدرة على أنواع القتال، والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العمل بالعدل الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام) (5).

[3] **الالتزام بأنظمة العمل:** إن الالتزام بأنظمة العمل ولوائحه وقوانينه المحددة، مقوم من مقومات تحقيق كفاءة العمل، وعامل أساسي من عوامل النجاح؛ فكلما تمّ التزام الموظف بهذه الأنظمة،

(1) اختلف المفسرون في تفسير الآية، وقال أبو جعفر: وأولى القولين عندنا بالصواب، قول من قال: معنى ذلك " :إني حافظ لما استودعني، عالم بما أوليتني"، لأن ذلك عقيب قوله: اجعلني على خزائن الأرض، ومسألته الملك استكفاءه خزائن الأرض، فكان إعلانه بأن عنده خبرة في ذلك وكفايته إياه.

(2) سورة يوسف، الآية: (55).

(3) سورة محمد، الآية: (19).

(4) سورة المجادلة، الآية: (19).

(5) المستدرک على الصحيحين؛ للإمام الحافظ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - ط 1 - بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ / 1990م

كلما انعكس أثرها على الإنتاج في العمل وزيادته كفاءته. ويندرج تحت الالتزام بالأنظمة أمثلة كثيرة، منها: الالتزام بأوقات العمل والمحافظة عليها، وطاعة صاحب العمل، فيما ليس فيه معصية للخالق، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ومستند هذا كله هو قوله سبحانه وتعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}(1).

[4] تحلي صاحب العمل بجملة من الأخلاقيات السامية: من شمولية الشريعة الإسلامية، أن جاءت بجملة من القيم الخلقية، التي ينبغي على العامل مراعاتها، وجاءت أيضاً في المقابل بأخلاقيات أخرى، ينبغي على أرباب العمل الالتزام بها، والحرص عليها في علاقتهم بالعاملين، وكفالة حقوقهم المشروعة، سواء أكان رب العمل هذا فرداً، أم مؤسسة خاصة، أم كان قطاعاً حكومياً، أم غير ذلك، ومن أبرز هذه القيم:

(أ) الوضوح في تحديد أهداف المنشأة للعمال: يفترض أن تكون أهداف المنشأة واضحة، ومحددة لجميع المسؤولين العاملين في المؤسسة، وبالتالي فإن الاعتماد على المؤشرات العلمية العملية في دقة تحديد الأهداف أمر مهم للغاية ما لم يتعارض والشريعة الإسلامية.

(ب) الالتزام بدفع أجور العاملين وفق المتفق عليه: أمر الإسلام بإعطاء الأجير أجره؛ فمن المقرر شرعاً كون الأجرة هي أحد أركان عقد العمل، والعيوض الذي يستحقه العامل مقابل ما يبذله من جهدٍ ووقتٍ لأداء العمل، ويحرم بخساً، كما لا يجوز نقصه إلا بمسوغ شرعي أو قانوني حسب المتفق عليه في العقد، كحالة تقصير العامل عن أداء ساعات العمل مثلاً. يقول الله عز وجل: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا)(2). ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه))(3).

(ج) العدل والمساواة بين العمال في التكليف بالأعمال: من حيث حجمها وطاقة الإنتاج فيها، مع مراعاة الفروق الفردية بينهم والتفاوت في الطاقات والإمكانات والقدرات المهارية. وعدم تكليف العامل من الأعمال بأكثر من المتفق عليه في عقد العمل.

(د) تقدير العمال وأشعارهم بمكانتهم في رفع كفاءة المنشأة: كفل الإسلام لكل إنسان كرامته الإنسانية؛ سواء كان مريضاً أو رئيساً، فقال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) وجعل المعيار الوحيد للتفاضل بينهم هو التقوى، فلا يكرم أحد منهم ولا يفضل على غيره إلا بالتقوى؛ قال تعالى: - (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)(4).

(هـ) تعزيز روح التعاون بين أفراد المجتمع: أقر الإسلام مبدأ الأخوة بين المؤمنين؛ وألف بين قلوب المسلمين. فقال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)(5). وأكد الإسلام كذلك على ضرورة التعاون في سبيل الخير،

(1) سورة المائدة، الآية: (1)

(2) سورة النساء، الآية: (58)

(3) رواه ابن ماجه في "سننه" في كتاب (الرهون)، باب (أجر الأجراء)، الحديث رقم (2443)، ص417، وقد صححه الألباني في تحقيقه لهذه "السنن".

(4) سورة الحجرات، الآية: (13)

(5) سورة الحجرات، الآية: (10)

ويظهر هذا من خلال قوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)⁽¹⁾. ومن منطوق هذه النصوص، يكون العمل الجماعي، بروح الفريق من المتطلبات الأساسية لتحقيق الكفاءة.

(و) تحقيق مبدأ الرقابة الإسلامية: الرقابة هي وسيلة الإدارة إلى متابعة التنفيذ والتحقق من أن الأنشطة تتم وفقاً للخطط الموضوعية، وأن القرارات تنفذ تنفيذاً سليماً، وأن الأهداف المرغوبة سوف تتحقق، كما أنها تمثل إحدى مكونات العملية الإدارية، سواء كانت خارجية أو ذاتية تؤدي إلى التأكد من تنفيذ الأهداف والمعايير الموضوعية وفقاً للمعايير والمقاييس والضوابط الشرعية الإسلامية، كما أن الرقابة الذاتية لدى المسلم بكامل المسؤولية تجاه أعماله في الدنيا والآخرة. ويظهر هذا من خلال قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}.

المطلب الثاني: تحليل الأسس النظرية لكفاءة المصارف الإسلامية

وفيه ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: الكفاءة في تخصيص موارد المصرف الإسلامي (التخصيص الأمثل للموارد)

المصارف الإسلامية لا تنظر إلى الفوائد الربوية على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاءة الحديثة لرأس المال، وتوجيه استخدامات مواردها. من جانب آخر تظهر كفاءة تخصيص موارد المصارف الإسلامية من حيث عدم اعتمادها على قاعدة الملاءة المالية في تخصيص الموارد على العجز المالي. وهذا خلاف للبنوك التقليدية التي تنتهج قاعدة الملاءة المالية في توزيع الائتمان. وتعتمد في نشاطها على إقراض الأموال مقابل فوائد محددة، وعملية الإقراض بهذا الشكل يضمن للبنوك التقليدية زيادة أس مالها، ويفضي بكثير من المستثمرين إلى نتائج سلبية اقتصادية، وذلك لأن هذه الطريقة تقتضي من تلك البنوك التقليدية أن تشجع أصحاب الأموال على إيداع أموالها لديها نظير فوائد محددة ومعروفة مسبقاً، وهذه وجهة سلبية لهؤلاء الذين فضلوا أن يركنوا إلى الراحة وعدم المخاطرة، فالسلبية هنا ليست سلبية المصرف التقليدي نفسه فقط، ولكنها عملية تشجيع لسلبية الآخرين. وهذا عكس المصارف الإسلامية فمعدل العائد في ظل نظام المشاركة فيها غير ثابت زمنياً، وليس موحداً في الأنشطة كلها، وهذا بالضرورة سيعكس حقيقة الحاجة إلى أس المال حسب الأنشطة المختلفة، من جانب آخر مدى أهمية النشاط ودرجة المخاطرة فيه، وبالتالي يجعل العائد أكثر دقة عند القيام بعملية تخصيص الموارد تبعاً لاستخداماتها. أشار محمد عمر شابر إلى أنه يمكن النظر إلى كفاءة آلية المشاركة في تخصيص الموارد من خلال اعتبار المنظم القوة الأساسية وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحيث تجعل المدخرين والمصارف معينين بنجاح تجارة المنظم، بما يؤدي إلى تحسين توافر المعلومات والمهارات والكفاءة الربحية، بما يكفل التخصيص الأمثل للموارد⁽²⁾. من هنا يمكن القول أن طبيعة المصرف الإسلامي تعمل على إيجاد مستثمرين إيجابيين، وكل ذلك من شأنه تعزيز كفاءة مخرجاتها. ولقد واجهت كل من السلطات الرقابية والمصارف الإسلامية مشاكل تتعلق بقياس الملاءة المالية للمصارف الإسلامية، وترجع بصورة رئيسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموال تلك المصارف الإسلامية؛

(1) سورة المائدة، الآية: (2).

(2) محمد شابر (2005) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق يونس، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دمشق، ص:

حيث أنها لا تتطلب عائدا ثابتا، كما أنها يمكن من الناحية النظرية أن تتحمل الخسارة، إضافة إلى تباين طبيعة رأس مالها عن رأس المال في البنوك التقليدية. وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008م، تبين أن العديد من البنوك التقليدية رغم ثبات عوائدها، لم يكن لديها رأس مال كافٍ، لدعم وضعيتها المخاطر، وكذلك بناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها⁽¹⁾. فقامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على أسس بازل II بإصدار قواعد ومعايير جديدة، عُرفت ببازل III في نهاية عام 2010، وقامت هذه التدابير الرئيسة لتعزيز بنية القطاع المصرفي بقواعد رأس المال واحتياطي السيولة والاختبارات الضاغطة (Stress Testing) والحكومة وممارسة التعويضات في البنوك. ومع هذا التطور الملحوظ في إطار قياس الملاءة المصرفية في ما عرف بكفاية رأس المال في البنوك التقليدية، وعدم مراعاة مقررات بازل I و II خصوصية وطبيعة المصارف الإسلامية، بدأت العناية بإصدار معايير مماثلة، خاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، تُراعي خصوصية المصارف الإسلامية، في مصادر الأموال القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وأول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بيان نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، وكيفية حسابها في آذار (مارس) 1999م، ضمن معيار (بازل I) ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية رقم (2) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)⁽²⁾ في كانون أول (ديسمبر) 2005 ضمن معيار (بازل II)، وأخيراً المعيار المعدّل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كانون أول (ديسمبر) 2013 (IFSB) ضمن معيار (بازل II وبازل III)⁽³⁾.

الفرع الثاني: الكفاءة في استثمار مدخلات المصرف الإسلامي (استخدامات الموارد)

تعتبر صيغ الاستثمارات المختلفة في المصارف الإسلامية، الواجهة الجوهرية، التي تعكس رؤية تلك المصارف ورسالتها التنموية والاجتماعية، وعلى ضوء طبيعة المصارف الإسلامية فإن استخدامات مواردها، تتم على أساس مبدأ المشاركة، يعني أنها وسيلة استثمارية⁽⁴⁾؛ ومن خلال أبعادها يتطلب من المصارف الإسلامية، تكريس طاقاتها الفنية والمهنية والشرعية، لاستخدام مدخلاتها في أفضل مجالات الاستثمار المتاحة لها. ومن جانب آخر فإن المخرجات (العوائد) التي تنتظرها أصحاب المدخرات، يتحدد وفق نجاح المشروع الاستثماري، أي العُرم بالغُرم، ومن ثم ترتبط العوائد ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الإنتاجي الحقيقي، وبذلك يكون هناك تعاون بين مُلاك رأس المال وطالبي التمويل في ظل وساطة المصرف الإسلامي.

(1) اتحاد المصارف العربية (2010) بازل III، إدارة البحوث (اتحاد المصارف العربية)، بيروت - لبنان، ص 8.

(2) مجلس الخدمات المالية الإسلامية يقع مقره في كوالالمبور بماليزيا، افتتح رسمياً في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003م. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه هيئة دولية واطعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

(3) للمزيد يمكن الرجوع إلى المعيار المعدّل لكفاية رأس المال (IFSB 15) ديسمبر / 2013. بموقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية

www.ifsb.org

(4) فهي وسيط استثماري بين أصحاب الأموال (وحدات فائض الأموال) وطالبي التمويل (وحدات العجز المالي).

وهذه الخاصية لا توجد في إطار نظام المصارف التقليدية القائمة على أساس الفوائد الربوية المحددة، إذ توجد قيود من قبل البنوك المركزية على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المصرفي، وفق الأهداف السياسية المالية، أو قيود مفروضة من البنوك التقليدية نفسها لأهداف السياسة الائتمانية⁽¹⁾. وهذه الخاصية في المصارف الإسلامية، تعتبر نموذجاً في الاستغلال الأمثل لمدخلاتها، وبالتالي يحفظ موارد المصارف الإسلامية من التعرض لأي استخدام سيء قد يؤدي إلى تقليل كفاءة المصارف الإسلامية.

الفرع الثالث: الكفاءة في تحقيق الاستقرار المالي.

تتم عملية توظيف الموارد في المصارف في إطار منضبط وفق الأحكام الشرعية للاستثمار، وبالتالي تخضع للرقابة والمتابعة، سواء ذاتية من جانب موظفي المصارف الإسلامية، أو الأطراف الخارجية مثل الهيئات الرقابية الشرعية، وهذه الرقابة لها أثرها في تحقيق نوع من الكفاءة والموازنة في توجيه مدخلات المصف الإسلامي، وتعزيز الاستقرار المالي فيه⁽²⁾. وقد توصل أكثر الباحثين إلى أن النظام المصرفي الإسلامي يتمتع بضوابط هامة⁽³⁾، تسهم في الاستقرار المالي، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

[1] النظام المصرفي الإسلامي قائم على القيم والأخلاق السامية، وهذا يعتبر عاملاً مساعداً على تحقيق الأمن والأمان لكافة الأطراف المتعاملة مع المصارف الإسلامية، من موظفي وعملاء المصارف الإسلامية وأفراد الهيئات الرقابية الشرعية.

[2] النظام المصرفي الإسلامي قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فينطلق العمل في توظيف مدخلات المصارف الإسلامية على أساس أن الربح ليس هو الهدف الوحيد، وإن كان من الأهداف الهامة التي لا يجوز تجاهلها في المصارف الإسلامية، باعتباره مقوماً يمنح المصرف القدرة على الاستثمار.

[3] تكون علاقة أصحاب الودائع بالمصارف الإسلامية، علاقة عقد مضاربة، وتكون نسبة توزيع الأرباح بين المودع (رَبّ المال) والمصرف (المضارب)⁽⁴⁾.

وهذا يجعل كلا الطرفين (رَبّ المال والمصرف، يحرصان على نجاح المشروع، لأنّ الفشل فيه إخفاق لهما، تأسيساً على قاعدة (الغرم بالغنم)، وهذا خلاف لحالة البنوك التقليدية، والتي تكون علاقة أصحاب الودائع بالبنك التقليدي علاقة دائن ومدين بعائد ثابت ومحدد مسبقاً.

المبحث الثالث: أهداف وأهمية تقييم الكفاءة المصرفية وطرق قياسها.

تحتل عملية تقييم كفاءة المصارف مكانة هامة في غالبية الاقتصادات، نتيجةً للتحويلات المتسارعة والاتفاقيات الإقليمية والدولية،

(1) مجدي غيث (2010) حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، ص 16، ع 62، المعهد العالمي للفك الإسلامي، ص: 101-

(2) Martin and Heiko (2008) Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, International Monetary Fund, /08(16) 5

(3) عباد، جمعة (2009) الأزمات المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني- مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان 15-16

(4) يتم الاتفاق على النسبة وينص عليها في عقد خدمات المصرف الإسلامي (عقد المضاربة بين المودع والمصرف). وفي حالة بنك دبي الإسلامي فن نسبة توزيع أرباح المضاربة تصل إلى 80% للمودع و20% للمصرف، وفي بعض المصارف الإسلامية تكون هذه النسبة مختلفة، تبعاً لاختلاف أنواع الودائع، فتزيد في الوديعة المقيدة عنها في الوديعة المطلقة، تأسيساً لعنصر المخاطرة.

وأثرها على القطاع المصرفي المالي بشكل خاص. ممّا أفرز التوجه نحو عولمة الأسواق المالية، وبروز المنافسة الدولية على بيئة قطاع المال. من هذا المنطلق يمكن القول بأنّ عملية تقييم كفاءة المصارف من العمليات الهامة، في المؤسسات المالية مهما كان نوعها؛ حيث يوفّر معلومات وبيانات على أساسها التحسين والتطوير في تلك المؤسسات، وعلى ما سبق سنتّم مناقشة هذا المبحث في مطلبين أساسيين، على النحو التالي:

المطلب الأول: أهداف وأهمية تقييم كفاءة المصارف.

الفرع الأول: أهداف تقييم كفاءة المصارف الإسلامية.

تنبني أهداف تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على فرضيتين أساسيتين، وهما:

الفرضية الأولى: أن هذه المصارف الإسلامية وإن كانت متفكّة في أهدافها الأساسية، إلا أنّها قد تكون مختلفة في مدى درجة التزامها لتحقيق تلك الأهداف، ممّا قد تخلق فجوة تتطلب تقيّمها.

الفرضية الثانية: رغم نجاح تجربة المصارف الإسلامية، إلا أنّها في ظل العولمة المالية، ووجود تحديات ومنافسة شرسة أمامها، يتطلب الموقف تقييم مدى تحقيقها لأهدافها المخططة؛ للاستمرار في نجاحها. وبالنظر إلى حداثة تجربة المصارف الإسلامية، يجب عليها وضع برامج تقييمية مستمرة؛ ممنهجة للتعرف على مدى كفاءتها، ويكون هذا التقييم بعيداً عن التحيز، موصوفاً بالشمولية والشفافية وفق أهداف المصارف الإسلامية. وتوجد جملة من الأهداف لتقييم كفاءة المصارف الإسلامية، ويمكن تلخيصها في الفقرات التالية:

[1] تقييم مدى كفاءة مدخلات المصرف الإسلامي (الموارد) مقارنةً بمخرجاته؛ لمعرفة مدى استمرارية نجاحه، وقدرته على الحفاظ لكفاءتها.

[2] توجيه صناع القرار في المصارف الإسلامية نحو مواطن التطوير والتحسين، التي تحقق للمصارف الإسلامية القدرة التنافسية، وخاصة مع العولمة المالية، والتطورات على صعيد التقنيات والأدوات المالية.

[3] الكشف عن الخلل ونقاط الضعف، ومعرفة مسبباتها، بهدف اقتراح حلول ملائمة لها، وتصحيحاً لانحرافاتهما؛ بغية النهوض بأدائها للأفضل.

[4] رسم خطط مستقبلية، التي من شأنها الحفاظ على نقاط القوة في المصارف الإسلامية، وتشخيص نقاط الضعف التي تحدّ من قدرتها التنافسية في المستقبل.

الفرع الثاني: أهمية تقييم كفاءة المصارف الإسلامية:

إن عملية تقييم كفاءة المصارف الإسلامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع المصرفية الإسلامية نفسها؛ نتيجة لارتباطها بأهداف ومجالات أنشطتها المختلفة، ممّا تتطلب ضرورة اختيار المعايير المناسبة، والتي تتفق مع أسسها ومبادئها وامكانياتها المتاحة، وبما ينسجم مع طبيعة أنشطتها، وحسب النظام الذي يعمل بها، كما أنّ تحديد تلك المعايير، يتوقف إلى حدّ كبير عن نوعية وكمية البيانات والمعلومات المتوفرة. (Johnson And al, 1997:433)(Robbins & Coulter, 1999:618) وفي حالة ارتفاع كفاءة المصارف الإسلامية، فإنها تقدر على تقديم وابتكار أدوات تمويلية واستثمارية جديدة، وبأسعار تنافسية، الأمر الذي سيسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على التنمية المالية.

ووفقا Kasman and Carvallo (2005) (1) إن تحرير الأسواق المالية عالميا أدى إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا؛ نتيجة للتطور التكنولوجي السريع وثورة المعلومات. وهو ما يفرض ضغوطا تنافسية على المصارف الإسلامية على المستوى الدولي. ونتيجة لذلك يتعين على تلك المصارف الإسلامية أن تجد طرقا لخفض تكلفة الإنتاج من أجل تعزيز الكفاءة، واستغلال نطاق أو وفورات الحجم للتنافس مع البنوك الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن رفع القيود عن تلك المصارف الإسلامية، ووضع تشريعات قانونية وتنظيمية ملائمة لها، سيمكنها من تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة للمستهلكين، وهو ما يتطلب عمل تلك المصارف بكفاءة أكبر سواء من حيث كفاءة التكلفة أو كفاءة الربح. وتزداد أهمية الكفاءة المصرفية الإسلامية بصورة كبيرة في الدول محل الدراسة؛ لقيام المصارف كرافد مهم للتنمية المالية فيها، حيث يعمل النظام المصرفي الكفاء على ارتفاع مستوى الدخل القومي والثروة، وبالتالي فإنه يزيد في ثقة المودعين، ويشجعهم على زيادة حجم ودائعهم، مما يساهم بدوره في ازدياد قدرة المصرف على تقديم أدوات وخدمات جديدة أكثر كفاءة وفعالية. ويمكن تلخيص أهمية كفاءة المصارف الإسلامية فيما يلي:

[1] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على بيان مدى قدرتها على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصارف الإسلامية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

[2] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على الكشف عن التطور الذي حققتها في مسيرتها؛ وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

[3] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على إبراز الأداء المركز الاستراتيجي لها ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي.

[4] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة، وعلاقتها بالبيئة التنافسية لها.

[5] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

[6] يساعد تقييم كفاءة المصارف الإسلامية على إبراز كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة لها. ويمنح ايضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود؛ لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

المطلب الثاني: طرق قياس الكفاءة المصرفية.

صاحب تنوع طبيعة أنشطة المصارف اختلاف في طرق وأساليب تقييم كفاءتها. وتعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال (Farrel-1957)، الذي حدّد مقياسا للكفاءة التقنية والتخصّصية من أجل مدخلات متعددة. ثم تطورت الأدبيات المستخدمة في قياس كفاءة المصارف.

(1) Oscar Carvallo and Adnan Kasman (2005) Cost efficiency in the Latin American and Caribbean banking systems, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 15,(1),P: (55)72

يمكن تعريف طرق قياس الكفاءة المصرفية بأنها: مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم من قبل المقيمين أو المحللين الماليين للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط المصرفي محل الاهتمام أو الدراسة، ولتحديد نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية، والتي تمكن من تقييم كفاءة المصرف (جبل، 2006، ص41). ويناقش الباحث هنا أهم طرق قياس الكفاءة المصرفية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

يتم استخدام التحليل المالي لتقييم كفاءة المصارف، ويعتبر مؤشراً مفسراً لنقاط الضعف والقوة في السياسات المالية للمصارف، ويتم استخدامها بطرق مختلفة، منها:

أ- التحليل الرأسي (vertical analysis) ⁽¹⁾.

ب- التحليل الأفقي (Horizontal analysis) ⁽²⁾.

ج- تحليل النسب (Ratio analysis) ⁽³⁾.

د- مؤشرات قياس أخرى: وهي بنسبة واحدة أو عدة نسب، لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف شكل عام، ولها صيغ كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

مخاطر السيولة = الودائع الأساسية/إجمالي الأصول

مخاطر سعر الفائدة = الأصول (الخصوم) الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / الأصول الخطرة أو إجمالي حقوق الملكية.

الفرع الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

أ- طريقة تحليل البيانات المغلفة (Data Envelopment Analysis: DEA): طور هذه الطريقة كلٌّ من Charnes و Cooper و Rhodes (CCR) سنة 1978 من خلال وضع أسس أسلوب التحليل التغلفي للبيانات ⁽⁴⁾، وهو أحد أساليب البرمجة الخطية، المبنية على منهجية الحدِّ Frontier Methodology، لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار (Decision-Making Units DMUs).

ويرجع أساساً إلى أعمال العالم فاريل (Farrell 1957). وتستعمل فيه مجموعة متعددة من مدخلات المنشأة ومخرجاتها، بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة، ثم تتم مقارنة هذه النسبة مع المنشآت الأخرى،

وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تُصبح "حدود كفاءة"، خلاف للتي تقع خارج الحدِّ ⁽⁵⁾، فتقاس درجة عدم كفاءتها نسبة إلى الحدود الكفاءة باستعمال الطرق الرياضية،

(1) سامر جدة (البنوك التجارية والتسويق المصرفي) دار أسامة للنشر والتوزيع ط/1 عام 2009م، ص: 165

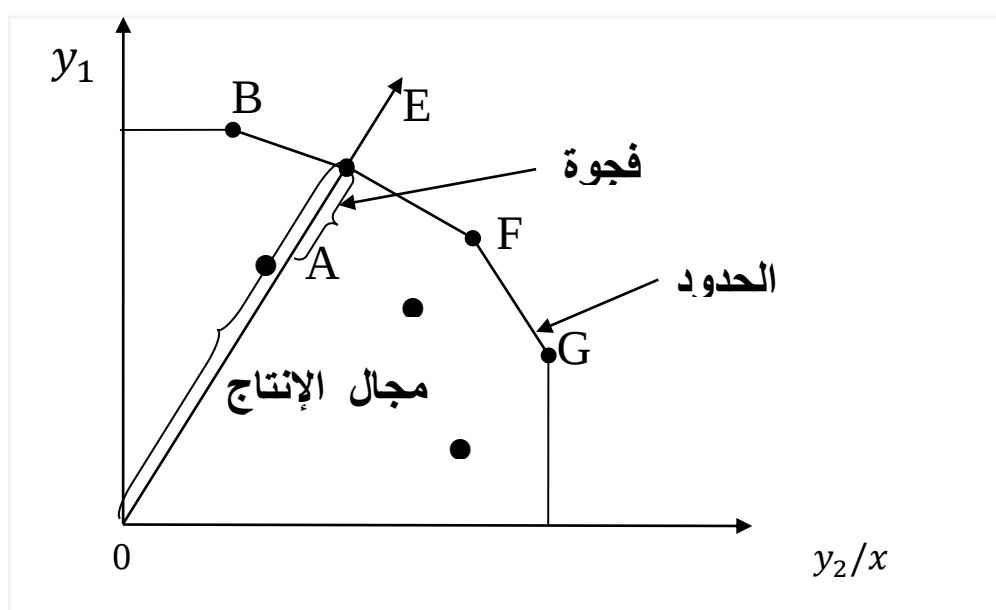
(2) خالد وهيب (إدارة العمليات المصرفية) دار المناهج للنشر، ط/2، عام 2003، ص: 324

(3) قريشي محمد (تقييم أداء المؤسسات المصرفية) العدد 3 مجلة جامعة ورقلة الجزائر عام 2004م، ص: 90

(4) يُعرف كذلك بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات.

(5) المعهد العربي (2011) كفاءة البنوك العربية، سلسلة دورية، العدد 104 ص: 6

شكل رقم (2) حالة التغليف بالتوجه المخرجي



المصدر: Cooper and Seiford (2006), p. 9.

يوضح الشكل رقم (2) مجموعة من وحدات اتخاذ القرار، تنتج المنتجين y_1 و y_2 ، باستعمال المدخل x ، وبالتالي يبدو مجال الإنتاج الممكن بين المحورين هو y_2/x و y_1/x ، والحدود الكفوءة المكونة من الوحدات G-F-E-B، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات كفاءة إنتاجية كاملة بالمقارنة بالنقاط D-C-A التي لا تحسن استخدام مدخلاتها المتاحة، و يتم حساب كفاءة هذه الأخيرة بالمقارنة مع الحدود الكفوءة، كأن نحسب كفاءة الوحدة A عن طريق قسمة الشعاع $\overrightarrow{OA}$ على الشعاع $\overrightarrow{OE}$.

وانطلاقاً من هذا الأسلوب، تتم الصياغة الرياضية لنموذج (Charnes, Cooper, Rhodes CCR)⁽²⁾،

والذي يفترض بأن الوحدات التي نريد تقييمها تعمل في ظل فرضية اقتصاديات الحجم الثابتة (Constant Return to Scale) على النحو التالي:

(1) Quey Jen Y. (1996), The Application of Data Envelopment Analysis in Conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation, Journal of the O. Research Society, 47(8) 981.

(2) يعتمد على أساس أن التغيير في كمية المدخلات المستخدمة من الوحدة الغير الكفاء له تأثير ثابت في كمية المخرجات (ثبات عوائد الانتاج) وهذه الخاصية تكون ملائمة عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة، تعمل في مستوى أحجامها المثلّي.

$$\begin{aligned}
 & \text{Maximize } \theta_{\pi} = \frac{\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} \pi}{\sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \pi} \\
 & \text{Subject to:} \\
 & 0 \leq \frac{\sum_{r=1}^s u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{ij}} \leq 1 \quad j = 1 \dots n \quad ; \quad r = 1 \dots s \\
 & u_r, v_i \geq 0 \quad i = 1 \dots m
 \end{aligned} \quad (1)$$

بحيث أن:

j : عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU) التي تتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب (DEA).

DMU_j : وحدة اتخاذ القرار (الإدارة العليا في المصرف) رقم j .

θ : مؤشر الكفاءة للوحدة تحت التقييم بأسلوب (DEA).

y_{rj} : قيمة المخرج r المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار j .

x_{ij} : قيمة المدخل i المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرار j .

r : عدد المخرجات المنتجة من قبل كل وحدة اتخاذ قرار (DMU).

i : عدد المدخلات المستعملة من قبل كل وحدة اتخاذ قرار (DMU).

u_r : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمخرج r ليبلغ درجة (100%).

v_i : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمدخل i ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

وتكون دالة الهدف المذكورة في الصيغة الرياضية (1) تهدف إلى تعظيم مؤشر الكفاءة θ بالنسبة لوحدة اتخاذ القرار π ، تحت قيد أن أي وحدة قرار ذات مجموعة المعاملات u و v المقيمة مع بقية الوحدات، ويجب ألا تفوق أي وحدة قرار القيمة 1 (100%)، التي تعني الكفاءة الكاملة. أما إذا كانت قيمة θ لوحدة اتخاذ القرار (DMU π) أقل من 100% فهذا يعني أنها غير كفؤة، أي توجد وحدة أخرى من هذه المجموعة من وحدات اتخاذ القرار، تستخدم أقل أو نفس ما تستخدمه وحدة القرار هذه غير الكفؤة، ولكن بإنتاج أكبر، أما إذا كانت (DMU π) كفؤة فإنها تشكل مع وحدات أخرى كفؤة الحدود الكفؤة للوحدات الأخرى غير الكفؤة.

وتتم كتابة المسألة عندئذ كما في الصيغة الرياضية (1) لإيجاد مؤشر الكفاءة لكل وحدة قرار.

ب- طريقة حد التكلفة العشوائية (Stochastic frontier analysis SFA): تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار، لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات. وقد طوّرت هذه الطريقة بواسطة كل من (Shmidt, Aigner, Lovell). وتعتمد هذه الطريقة على العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الإنتاج. أي باعتبار المصرف الذي ينتج أقصى قدر ممكن بأقل تكلفة ممكنة،

فكلما كان الفرق بين كميتي الانتاج (المقدرة والفعالية) أكبر كانت كفاءة فنية أقل.

ج- **طريقة حد السميكة (Tick Frontier Approach TFA):** تعتمد هذه الطريقة على فرضية: أنَّ انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن التكلفة المتوقعة، مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة بكفاءة إكس X، وتستمد عناصرها من الطريقتين (DEA) و(SFA)⁽¹⁾، وقد طورها Berger و Humphrey عام 1991م⁽²⁾.

د- **طريقة التوزيع الحر (DFA):** تعتمد هذه الطريقة على حساب نقاط الكفاءة بتقدير دالة، تفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف، وقد تم اقتراح هذه الطريقة من قبل Sickles و Schmidt عام 1984م، ثم طورت بواسطة Berger عام 1993م.

الفرع الثالث: قياس الكفاءة المصرفية بنظام الإنذار المبكر (CAMELS)

يعرف نموذج (CAMELS) بأنه أداة تقييم شامل للصلابة المالية للمصارف، ومدى كفاءتها (Rose and Handgins 2010). ويعود تاريخ استعماله إلى عام (1979م)، حينما استخدمه لأول مرة المجلس الاتحادي الأمريكي، ويعتبر نظام (CAMELS) نظاماً رقابياً موحداً فعالاً لتقييم كفاءة المصارف، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1) من تصميم الباحث

التسلسل	العناصر بالعربية	العناصر بالإنجليزية
1	كفاية رأس المال	Capital Adequacy
2	جودة الأصول	Asset Quality
3	جودة الإدارة	Management Quality
4	الربحية	Earning
5	السيولة	Liquidity
6	حساسية مخاطر السوق	Sensitivity to Market Risk

الفرع الرابع: قياس كفاءة المصارف الإسلامية

يرى بعض الباحثين في المصرفية الإسلامية، أنَّ استخدام معايير تقييم كفاءة المصارف الإسلامية بالأدوات التقليدية، يؤدي إلى عدم إظهار مدى قيام المصارف الإسلامية بأنشطتها الاجتماعية، وإلى تباين طرق تقييم كفاءتها،

(1) Maria (2012) Assessing cost efficiency and economies of scale in the European banking system, A Bayesian stochastic frontier approach, Louisiana State University (USA) p. 32

(2) الفيومي (2007) ، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 3، ص: 27

كما أنّ طرق تقييم الكفاءة التقليدية لا تعكس البعد الشرعي للمصارف الإسلامية، وبالتالي يجب ابتكار أدوات لقياس كفاءة هذه المصارف الإسلامية، والتي تكون مستخلصة من تعاليم الشريعة الإسلامية⁽¹⁾. وباستقراء ما كتب عن تقييم كفاءة المصارف الإسلامية، نجد أن العلماء المسلمين حاولوا إيجاد بعض معايير إسلامية، مستخلصة من أسس الاقتصاد الإسلامي، لتكون منطلقاً معيناً لتأطير أسس تقييم المصارف الإسلامية، ويمكننا الإشارة إلى بعض تلك المعايير فيما يلي:

[1] معيار الالتزام بأحكام الشريعة: يعتبر هذا المعيار من أهمّ معايير قياس كفاءة المصارف الإسلامية؛ وذلك نظراً إلى أسسها واختلاف طبيعتها عن المصارف التقليدية. ويتم قياس مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق التأكد من وجود هيئة للرقابة الشرعية، ومدى تطبيقها السليم للفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية. ويمكن الاستعانة بالاستبانات لتكملة تقدير هذا الجانب.

[2] معيار أولويات التمويل والاستثمار: طبيعة المصارف الإسلامية تلزمها بوضع أولويات لقراراتها التمويلية والاستثمارية لمقاصد الشريعة الإسلامية من ضروريات فحاجيات ثم تكميليات.

[3] معيار المشروعات الحقيقية: وجوب كون الفتاوى الصادرة من الهيئة الرقابية الشرعية حقيقية وليست مجاملة لإباحة عمل مصرف معين. وهذا يلزم وجود عدد مستقل عن إدارة المصرف. ومن جانب آخر يتطلب ألا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية، من تزيد من التكاليف الإجمالية للمصرف، وبالتالي تنقص من كفاءتها من جانب التكاليف⁽²⁾.

[4] معايير الكفاءة الاجتماعية للمصرف الإسلامي: انطلاقاً من أهداف المصارف الإسلامية تقع عليها مسؤولية اجتماعية، ويجب عليها وهي في صدد تقديمها للخدمات الاجتماعية تحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي⁽³⁾.

خلاصة الدراسة ونتائجها:

- يتضح لنا ممّا سبق أنّ مفهوم الكفاءة يعتبر عاملاً أساسياً؛ لوضع سياسات ومعايير لتقييم المؤسسات المالية وغيرها. ورغم الصعوبات التي تكتنف عملية وضع تعريف دقيق وشامل للكفاءة، فإننا نجد أن أكثر الباحثين يرون أنّها لا تختلف في المؤسسات المالية وغيرها من حيث المعنى والمقصد، وتُعرّف في المؤسسات التقليدية بأنّها: المؤشر الذي يعكس مدى نجاح المؤسسة (المصرف) في استخدام أقلّ كمية من المدخلات، لإنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات. وأما في المؤسسات الإسلامية، فتكون ذات كفاءة في حالة قدرتها على توجيه مواردها المتاحة، نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، أو بأقلّ قدر من التكاليف، في ظلّ الامتثال بأحكام الشريعة. وبالتالي يعتبر معيار الالتزام بأحكام الشريعة، من أهمّ معايير قياس كفاءة المصارف الإسلامية؛ وذلك نظراً إلى أسسها،

(1) عمر، محمد (2005) معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع للمصارف الإسلامية، واقع وآفاق. جامعة الجزائر، ص:5

(2) الفيومي (2007)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 3، ص:27

(3) من الخطأ الاعتقاد بأن المصرف الإسلامي مؤسسة خيرية اجتماعية صرفة، تجمع الموارد وتنفقها في المجالات الاجتماعية فقط، ولا تحقق عائداً لأصحاب الأموال.

واختلاف طبيعتها وأهدافها عن المصارف التقليدية. ولذل يمكن القول بأنّ هذه الدراسة فتحت باباً في البحث في محددات كفاءة المصارف الإسلامية؛ في ظل افتراض اختلافها عن محددات كفاءة المصارف التقليدية، تأسيساً على اختلاف النظامين المصرفيين. وعلى ما سبق كلّه يمكن القول بأنّ:

[1] لكل نظام أدواته ووسائله لتحقيق أهدافه، ونجاعة كل نظام تكمن في مدى امتلاكه لأدوات ذات كفاءة وفعالية تتناسب مع طبيعته وأهدافه.

[2] كون أدوات التقييم الإسلامية، لا تعني بالضرورة كونها إسلامية صرفه، بل قد تكون بادرة من الاقتصاد الوضعي، ولكنها في الأساس لا تتعارض مع الضوابط الشرعية المتعلقة بتنظيم الشؤون المالية. فالغاية فيها الموضوعية وعدم حرمتها شرعاً.

[3] محاولة إيجاد البديل الإسلامي في تقييم كفاءة المصارف الإسلامية تفيدنا من أربعة أوجه:

أولها: ضرورة تطوير الأدوات الموجودة لتتوافق مع أهداف المصارف الإسلامية.

ثانيها: ضرورة البحث عن الأدوات الأكثر ملائمة للمصرفية الإسلامية.

ثالثها: عدم محاولة الالتفاف حول الأدوات التقليدية الموجودة، ومحاولة إيجاد تبريرات للخروج وإن كانت بعضها لا تتناسب مع المصرفية الإسلامية.

رابعاً: الاسهام في توظيف الأموال المتجمعة لدى بعض المصارف الإسلامية، والتي لم توظف توظيفاً أمثلاً لتحقيق أهداف المصرفية الإسلامية وأغراضها الكلية، ولم تساهم في تنمية تلك المجتمعات الإسلامية كما استخدمت وساهمت نظيرتها التقليدية. وتأسيساً على ما سبق نرى ضرورة تطوير طرق التقييم الكفاءة لتواكب مع أهداف المصارف الإسلامية.

المراجع

المراجع العربية

ابن منظور، " لسان العرب"، (419/8) و (225/15). ابن فارس، " مقاييس اللغة"، (397/4).
إبراهيم عبد الله المنيف (1993)، الإدارة، المفاهيم الأسس، المهام" دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 350

اتحاد المصارف العربية (2010) بازل III ، إدارة البحوث (اتحاد المصارف العربية) ، بيروت - لبنان، ص 8 .
أحمد، عادل راشد (1981) مذكرات في إدارة الأفراد، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط/1، ص: 60.
أخو رشيدة، عالية (2006) المساءلة والفاعلية في الإدارة، دار مكتبة الحامد بعمان، ط/1
حدة رايس، وتوي فاطمة الزهراء (2004) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حدّ التكلفة العشوائية- دراسة حالة النوك الجزائرية- مجلة القدس المفتوحة لأبحاث والدراسات، العدد (26)(1)، ص: 61
حمقاني ياسمينه (2014)، قياس الكفاءة المصرفية الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية.

خالد وهيب (2003) إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر، ط/2، ص: 324

خالص، صالح (2014) تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للمنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات- بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف الجزائر، ص: 388

الداوي، الشيخ (2009) تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث العدد 7، ص: 23
الرماني، زيد (2000م) الاقتصاد الإسلامي بين المعيارية والوضعية، صحيفة الجزيرة، العدد (١٠١٠٤).
السبهاني، عبد الجبار عبيد (1985) الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، رونيو ٨٨، جامعة بغداد، ص: 89

سامر جدة (2009) البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع ط/1 عام، ص: 165
سموم، عبد كاطع (2016) مجلة كلية التربية، جامعة واسط بالعراق، (1) 22، ص: 14
سويلم، محمد (1987) تقييم أداء المصارف الإسلامية في مصر بمدلول الوساطة المالية، القاهرة، مطابع المنار العربي، العدد 27

شعبان، صفوان وحيد (2018) كفاءة المصارف الإسلامية اقتصاديا وأخلاقيا واجتماعيا وموافقتها للمعايير الدولية، دار المقتبة، ط/1، ص: 141

عباد، جمعة (2009) الأزمات المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني-مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان 15-16
عبد الحميد، برحومة (2008) الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي الوادي (1) ص: 60

عمر، محمد (2005) معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي السابع للمصارف الإسلامية، واقع وآفاق. جامعة الجزائر، ص: 5

فطيمة الزهرة، نوي (2010) تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حدّ التكلفة العشوائية، خلال الفترة (2004- 2008) جامعة اليرموك، الأردن، ص: 12-13

الفيومي، نضال (2007)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 3، ص: 27

قريشي، محمد (2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، العدد 3 مجلة جامعة ورقلة الجزائر، ص: 90

المعهد العربي (2011)، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دورية، العدد 104 ص: 6

الكور عز الدين (2008) أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص: 128

محمد شابر (2005)، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة رفيق يونس، دار الفكر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي،

دمشق، ص: 112

مجدي غيث (2010) حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، س16، ع62، المعهد العالمي للفك الإسلامي،

ص: 101-102

المستدرك على الصحيحين؛ للإمام الحافظ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - ط1
- بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 هـ / 1990 م

المعهد العربي للتخطيط (2011)، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دورية بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد: 104،
ص: 3

منصوري، عبد الكريم (2010) محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير من
جامعة تلمسان الجزائر، ص: 71

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2009) قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة،
ص: 121

منير، إبراهيم (1999)، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ص: 96

الندوي، علي. القواعد الفقهية، دمشق: دار القلم، ط1، 1994. الروكي محمد، نظرية التقعيد الفقهي، الجزائر: دار الصفاء، ط1،
2000.

الندوي، علي: جمهرة القواعد الفقهية في المعاملات المالية، الرياض، شركة الراجحي، ط1، 2000.

الهيتمي، خالد (2016) إدارة الموارد الشريفة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 4 (1) ص: 222

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل- الكويت/2، (318/5)

المراجع الأجنبية:

Edward B. Deakin and Michael Maher (1991), Cost Accounting Hardcover

(Author, 3(1)878

Edwin Rulhi And Sybille Sauter Sachs, (1993) "Towards an Integrated Concept of Management Efficiency, Management International Review, 33(4). P.:295,323

Cameron, Kim S. (1986), Effectiveness As Paradox: Consensus and Conflict in Conceptions of Organizational Effectiveness, Management Science, 32,(5) P: 538-553

Hasan M. and Dridi J. (2010) The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study, International Monetary Fund, 10(201), 25

Ruhli, Edwin and Sachs, Sybille Sauter,(1993), Towards an Integrated Concept of Management Efficiency, Management International Review, l.33,(4), P: 301-302

Philippe Lorini(1998) Méthodes et pratiques de la performance, Edition d'organisation Paris,p:18-20

Shone R. Application in intermediate macroeconomics, oxford, 1981

Martin and Heiko(2008) Islamic Banks and Financial Stability:An Empirical Analysis, International Monetary Fund, /08(16) 5

Miller Kent and Bromiley PHILIP (1990), strategic risk and corporate performance: An Analysis of Alternative Risk Measures, Academy of Management, Journal,33, (4), P:759

Oscar Carvallo and Adnan Kasman (2005) Cost efficiency in the Latin American and Caribbean banking systems, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 15,(1),P: (55)72

Maria (2012) Assessing cost efficiency and economies of scale in the European banking system, A Bayesian stochastic frontier approach, Louisiana State University (USA) p. 32

Quey Jen Y. (1996), The Application of Data Envelopment Analysis in Conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation, Journal of the O. Research Society, 47(8) 981.

Asayesh, Roxana and Raad, Zahra Faeghi (2014), Evaluation of the Relative Efficiency of Gas Stations by Data Envelopment Analysis, international Journal of Data Envelopment Analysis and Operations Research, 1(1).

Robert. T(1995), Differences across first district banks in operational efficiency, new England economic review,1(5)1.

Martin and Heiko(2008) Islamic Banks and Financial Stability:An Empirical Analysis, International Monetary Fund /08(16) 5

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الباحث/ باري صديقي حسيني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)